علاقة الأداء المالي بين مؤسسات الاقراض غير المصرفية ومؤسسات الاعمال صغيرة الحجم

The financial performance relationship between nonbanking lenders and small businesses borrowers

إعداد

ساره فيصل مهاوش

إشراف

الدكتور عبدالرحيم قدومي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة والتمويل

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

ايار/2016

تفويض

أنا **ساره فيصل عارف مهاوش** أُفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات, أو المنظمات, أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: ساره فيصل عارف مهاوش

التاريخ: 11/5/2016

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: " **علاقة الاداء المالي بين مؤسسات الاقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم** " وأجيزت بتاريخ 11/ 2016/05

أعضاء لجنة المناقشة:-

د.عبد الرحيم محمد قدومي مشرفا جامعة الشرق الاوسط التوقيع...

د. ابراهيم علي القاضي رئيسا جامعة الشرق الاوسط التوقيع...

م.د.مؤيد عبدالرحمن الدوري عضواً خارجيا جامعة عمان الاهلية التوقيع...

الشكر والتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير وعظيم الامتنان لكل من قدم لي يد المساعدة وأخص بالذكر الدكتور عبدالرحيم القدومي الذي أشرف على هذه الرسالة ولم يبخل بوقته وجهده وعلمه، حيث أن توجيهاته وملاحظاته ونصائحه القيمة ظاهرة في صفحات هذه الرسالة.

ولا يفوتني توجيه الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء هيئة تدريس قسم المحاسبة والتمويل بجامعة الشرق الأوسط.

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى **والدتي الغالية**

التي قدمت لي يد العون والدعم من اجل الاستمرار وتحقيق

النجاح والمضي قدما في مسيرتي .

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملحقات

علاقة الاداء المالي بين مؤسسات الاقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم

إعداد

ساره فيصل مهاوش

إشراف

الدكتور عبدالرحيم قدومي

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة الاداء المالي بين مؤسسات الاقراض غير المصرفية وعملائها من مؤسسات الأعمال صغيرة الحجم ، في سبيل بناء بيئة مالية تقوم على اساس التعاون والنصح والأرشاد بين جهة مقرضة تمتلك الأمكانيات المالية الضخمة والخبرات الأدارية والمحاسبية المتقدمة واخرى صغيرة وضعيفة ، يتكون مجتمع الدراسة من 16 مؤسسة اقراض غير مصرفية تم اخذ عينة عشوائية منها مكونة من 7 مؤسسات، وتم تخصيص7 مؤسسات اعمال صغيرة عميله لها.تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع ،ومعادلة الانحدار البسيط لتحديد قوة تأثير كل من المتغيرات المستقلة منفردة على المتغير التابع اضافة الى معادلة الانحدار المتعدد و تحليل التباين.

وتوصلت الى عدد من النتائج أهمها أن تحسن احدى متغيرات الوضع المالي معبرا عنه بهامش ربحية مؤسسات الأقراض يؤدي الى ضعف الوضع المالي لمؤسسات الأعمال معبرا عنه بهامش ربحيتها، اضافة الى عدم امكانية حدوث تحسن مالي واداري معبرا عنه بمعدل دوران

الاصول و الرفع المالي لدى مؤسسات الأعمال اذا ما حدث مثل هذا التحسن وبنفس المتغيرات لدى مؤسسات الأقراض.

الكلمات المفتاحية: الاداء المالي ، مؤسسات الاقراض ، مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم.

The financial performance relationship between nonbanking lenders and small businesses borrowers

By

Sarah fasial muhawesh

Supervisor

Dr. AbdulRaheem Al-Qadoumi

ABSTRACT

This study aimed to identify the natural of financial performanc relationship between nonbanking lending institutions and others of small businesses. Its main objective is to build up a surrounding financial environment based upon cooperation, advisory and guidance between those of lenders who are with a plenty of money to lend and long experiences in different fields of management skills and advanced accounting, while the borrowers are weak and small size businesses. The nonbanking lenders of seven institutions have been randomly selected from sixteen toll number of their population and seven small businesses borrows were designated by each lender. The Pearson coefficient has been used to find out the natural relashionship between eatch independent and dependent variable,the simple regression to determine the strength relashionship,the multiple regression and analysis of variance

The study concluded deferant result, the most important one pointed out that a better performance measured by the profit margin of lenders is negatively associated with the borrower's performance measured by their own profit margin and at the same time no associated performance improvement has been significantly witnessed in the same borrowers side under better levels of borrowers equity multiplier or total assets turnover.

Keywords: performance relationship , nonbanking lenders , small businesses borrowers

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومُشكلتها

(1-1) المقدمة

(1-2) مشكلة الدراسة

(1-3) أسئلة الدراسة

(1-4) فرضيات الدراسة

(1-5) أهمية الدراسة

(1-6) أهداف الدراسة

(1-7) التعريفات الإجرائية

(1-8) أنموذج الدراسة

(1-9) حدود الدراسة

(1-10) محددات الدراسة

الفصل الأول

خلفية الدراسة واهميتها

1-1 مقدمة:

قد تسود علاقة غير متكافئة بين مقرض ومقترض يبدو فيها المقرض في وضع القوي يفرض شروطه فيما يخص سعر الفائدة والمدة الزمنية للسداد والضمانات على طرف مضطر إلى القبول بشروط قد تكون مجحفة وتحرمه من حقوق لو توفرت له لحقق مستوى افضل من النتائج. تقع على عاتق مؤسسات الاقراض مسؤولية الرعاية والاهتمام والأرشاد الى جانب التمويل لمعالجة ما يعانية الجانب الاقل خبرة و امكانيات من مؤسسات الأعمال الصغيرة ، بهدف بناء علاقة عملية أكثر تعاونية.

تتضمن العلاقة التعاونية اظهار الدائن مبادرات من التيسير والتجاوزعن هفوات غير مقصودة من قبل المدين، ومن المدين المبادرة إلى تسديد الدين وعدم المماطلة، وعدم توظيف الاموال بطريقة غير واضحة النتائج دون اعطائها المزيد من البحث والدراسه.عدم وجود علاقة تعاونية لها نتائج غير مقبولة على مستوى الاقتصاد الكلي، تسبب حالات افلاس مرتفعة من مؤسسات الاعمال الصغيرة والى خروج الامور عن السيطرة في هذا القطاع, لتصبح حالات الافلاس مثل كرات الثلج المتدحرجه، تتزايد باستمرار فتؤدي الى سقوط أنظمة اجتماعية واقتصادية واسواق عالمية كتلك التي تعرض لها وول ستريت والاقتصاد في الولايات المتحدة في الشهر التاسع و العاشر من سنة 2008 ضمن حدوث اسوأ ركود منذ الكساد العظيم وما

صاحبة من فشل شركات مصرفية و تأمينية كبيرة.و نظرا للأثار الاقتصادية و الاجتماعية التي قد تنجم عن مثل هذه العلاقة، سبق لمجموعة العشرين تطوير عدد من المبادئ، تقوم على بناء نظام اكثر فاعلية ويتصف بالمعاملة العادلة والتثقيف والتوعية المالية واخلاقيات العمل و الحماية ضد عمليات الجشع والحرمان ويحرص على ضرورة تقديم المزيد من الرعاية والأهتمام(Carasco and Singh 2003).

2-1 مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة في تقصي وجود علاقة تعاونية تسهم في حدوث تحسن متزامن في الأداء المالي لمؤسسات اعمال صغيرة مقترضة عندما يتحقق ذلك في مؤسسات غير مصرفيه مقرضة لها. يتوافق عدم التحسن المتزامن مع ردات فعل تحفظية من المؤسسات المقرضة عند تعاملها مع مؤسسات اعمال صغيره. تخوفا من حدوث انخفاض جودة اصولها واستمرارية نشاطها التمويلي وادائها المالي وتحول بالتالي دون حصول مؤسسات الاعمال على ما تحتاج إلية من النصح و الارشاد و الرعاية و التمويل الكافي ، يزداد تحفظ المقرضين في ظل ارتفاع المخاطر الائتمانية ونقص المعلومات المتوفرة وضعف البناء المؤسسي والتنظيمي والإداري لدى مؤسسات الأعمال صغيرة الحجم فتتأثر آليات عملها وتفقد القدرة على تقديم الضمانات المطلوبة. فالمؤسسات الاكثر تحفظا تضع شروطا اكثر صعوبة مقارنة بتلك الاقل تجنبا من ارتفاع حجم ما تضعه من مخصصات على القروض وانخفاض معدلات ارباحها.

1-3 أسئلة الدراسة وفرضياتها:

- اسئلة الدراسة :

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

هل يوجد علاقة بين قيم العائد على حقوق الملكية عند كل من مؤسسات الاقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم ؟

ويتفرع منه الاسئلة الفرعية التالية:

1- هل يوجد علاقة بين قيم هامش الربحية عند كل من مؤسسات الاقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم ؟

2- هل يوجد علاقة بين قيم معدل دوران الاصول عند كل من مؤسسات الاقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم ؟

3-هل يوجد علاقة بين قيم الرفع المالي عند كل من مؤسسات الاقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم ؟

4-1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية H0: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيم العائد على حقوق الملكية عند كل من مؤسسات الاقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم عند مستوى (α<=0.05).

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

H0-1: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيم هامش الربحية عند كل من مؤسسات الاقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم عند مستوى **(α<=0.05)**.

H0-2: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيم معدل دوران الاصول عند كل من مؤسسات الاقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم عند مستوى **(α<=0.05)**

H0-3: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيم الرفع المالي عند كل من مؤسسات الاقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم عند مستوى **(α<=0.05)**.

5-1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال معالجتها لموضوع في غاية الأهمية و شديد الارتباط بما تشهده المملكة في حجم التمويل المخصص لمؤسسات الاعمال الصغيرة وزيادة الدعم المخصص للعديد من مشاريعها والتي اصبحت متنوعة في نشاطها وتنامي حاجتها للتمويل و الرعاية و الاهتمام من قبل الجهات المقرضة . و تحدد اهمية الدراسة في النقاط التالية :

1- مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم لها اثر ملموس في تنمية الاقتصاد.

2-خصوصية مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم متمثلة بعدم الفصل بين الملكية والإدارة، و شكل الملكية التي تغلب عليه الفردية ، و ضآلة التكاليف الرأسمالية اللازمة للبدء في المشروع.

3-تأثر القرارات الخاصة بالمشروع بشخصية مالكه لصغر مواردها المالية.

4- وجود علاقات مباشرة مع العملاء تؤثر بشكل ملموس بمدى نجاح المشروع و عملها في مجتمع محلي غالبا.

5- صغر عمرها الناجم اما عن وفاة المؤسس او الخلاف مع الشريك.

6- محدودية متطلبات التكنولوجيا والتطوير والتوسيع والتحديث.

7- صعوبة توفير ضمانات كافية وفق ما تتطلبة البنوك التجارية خاصة في المراحل الأولى من عمر المشروع.

8- حاجتها المستمرة للرعاية و الاهتمام من قبل الجهات المقرضة.

1-6 أهداف الدراسة:

الهدف العام هو التعرف على مواقع تحتاج الى المزيد من التحسين في مستويات الاداء تتبلور من خلال الاهداف التالية:

1- إظهار طبيعة العلاقة بين قيم العائد على حقوق الملكية في مؤسسات الإقراض غير المصرفية ومؤسسات الأعمال الصغيرة .

2- اظهار طبيعة العلاقة بين قيم هامش الربحية في مؤسسات الاقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم.

3- اظهار طبيعة العلاقة بين قيم معدل دوران الاصول في مؤسسات الاقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم.

4- اظهار طبيعة العلاقة بين قيم الرفع المالي في مؤسسات الاقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم.

7-1 مصطلحات الدراسة:

- مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم:

هي مؤسسات يغلب عليها طابع الملكية الفردية و تدار عادة من قبل مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها بين 10- 50 عامل، وتوصف بالمؤسسات الصغيرة وفق البنك الدولي الامريكي ، وتحدد معايرها بأسس مختلفة من دولة الى اخرى وفق إمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها، (Kelliher and Rein, 2009) . وعرفتها الهيئة الأوروبية انها تلك التي توظف بين 10 -99 عامل, (Alattar Innes, 2009, Kouly and).

وتم تعريفها في الأردن وفق عدد العاملين فيها بين 5-25 فردا، (أبو الفحم، 2009, ص57). واعتادت دائرة الإحصاءات العامة تسمية المنشآت الصناعية التي تشغل (4) عمال فأقل بالمؤسسات الصغيرة. واعتبرت العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الأردن بأن مؤسسات التي تشغل أقل من (20) عاملاً منشآت صغيرة (جرادات، 2004)، بينما رفعت بعضها هذا الحد ليصل إلى (25) عاملا والبعض الآخر خفضه ليصل إلى عشرة عاملين (ابو الهيجاء، 2004).

وفقا لهذه الدراسة فإن المؤسسات التي يقل عدد العاملين فيها عن (10) هي مؤسسات اعمال صغيرة وقد تم تحديد هذا العدد من خلال الزيارات الميدانية لمقرضي هذه المؤسسات.

مؤسسات الاقراض غير المصرفية:

هي المؤسسات التي تقدم خدمات مصرفية، ولكن لا يحملون رخصة مصرفية و لا يسمح لهذه المؤسسات بقبول الودائع من الجمهور وتغطى جميع عملياتها بأنظمة مصرفية وتقدم جميع أنواع الخدمات المصرفية مثل القروض والتسهيلات الائتمانية، واقتناء أسهم والسندات والأوراق المالية الصادرة عن الحكومة أو السلطة المحلية ، واعمال التأمين، والأعمال التجارية دون ان يكون اساسها تجاري أو زراعي أو صناعي او شراء الممتلكات غير المنقولة ,(Sayeed,2011 Bothra and).

- الاداء المالي:

هي المؤشرات والنسب المالية التي تختص بتقييم المنشاة من الجانب المالي كالعائد على حقوق الملكية بمكوناتة المختلفة هامش الربحية و معدل دوران الاصول و الرفع المالي والذي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الواردة و الصادرة و توفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيده بتكاليف منخفضة (طيفور,2011).

- العائد على حقوق الملكية:

تعكس هذه النسبة معدل العائد التي تحققه الشركة للمساهمين. فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة, فانها تدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتمويل في الشركة, (خنفر و المطارنة, 2006), وتقاس وفق المعادلة الاتية:

معدل العائد على حقوق الملكية = (صافي الربح / اجمالي حقوق المساهمين)×100% .

ويعرف معدل العائد على حقوق الملكية وفق معادلة Dupont التالية :

Return on equity =Profit Margin * Total assets turnover * Financial leverage

إذ سبق استخدام هذا النظام لسنوات عديدة بعد أن تم تطبيقه في شركة دي بونت ألامريكية . ويقوم على دمج كل من قائمة الدخل والميزانية العمومية في شكل واحد يسمح بحساب الربحية من خلال معدل العائد على حقوق الملكية و بيان أسباب ارتفاعها أو انخفاضها لمعرفة أوجه القصور وتلافيها مستقبلاً أو أوجه التفوق و تعزيزها.

- **هامش صافي الارباح** (Profit Margin):

تعكس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة الشركة في تحقيق الارباح من المبيعات (حداد, 2009), ويتم حساب نسبة هامش الربح الصافي وفق المعادلة التالية:

نسبة هامش صافي الارباح = صافي الارباح / المبيعات.

- **معدل دوران الاصول** (Total assets turnover):

تبين هذه النسبة مدى فعالية الشركة في استغلال الاصول المتاحة, وحالة التوازن بين المبيعات وحجم استثمارات الشركة في الاصول المتدوالة والثابتة. ويقيس عدد المرات التي ساهمت فيها اصول الشركة في تحقيق المبيعات (خنفر و المطارنة, 2006), وتقاس وفق المعادلة الاتية :

معدل دروان اجمالي الاصول= المبيعات/ اجمالي الاصول.

- **الرفع المالي(**Financial leverage):

هو نسبة حاصل قسمة مجموع اصول المؤسسة على مجموع حقوق المساهمين فيها. وهو مقياس لدرجة الرفع المالي بهدف التمييز بين مصادر التمويل المختلفه. يتم شراء الأصول اما باستخدام

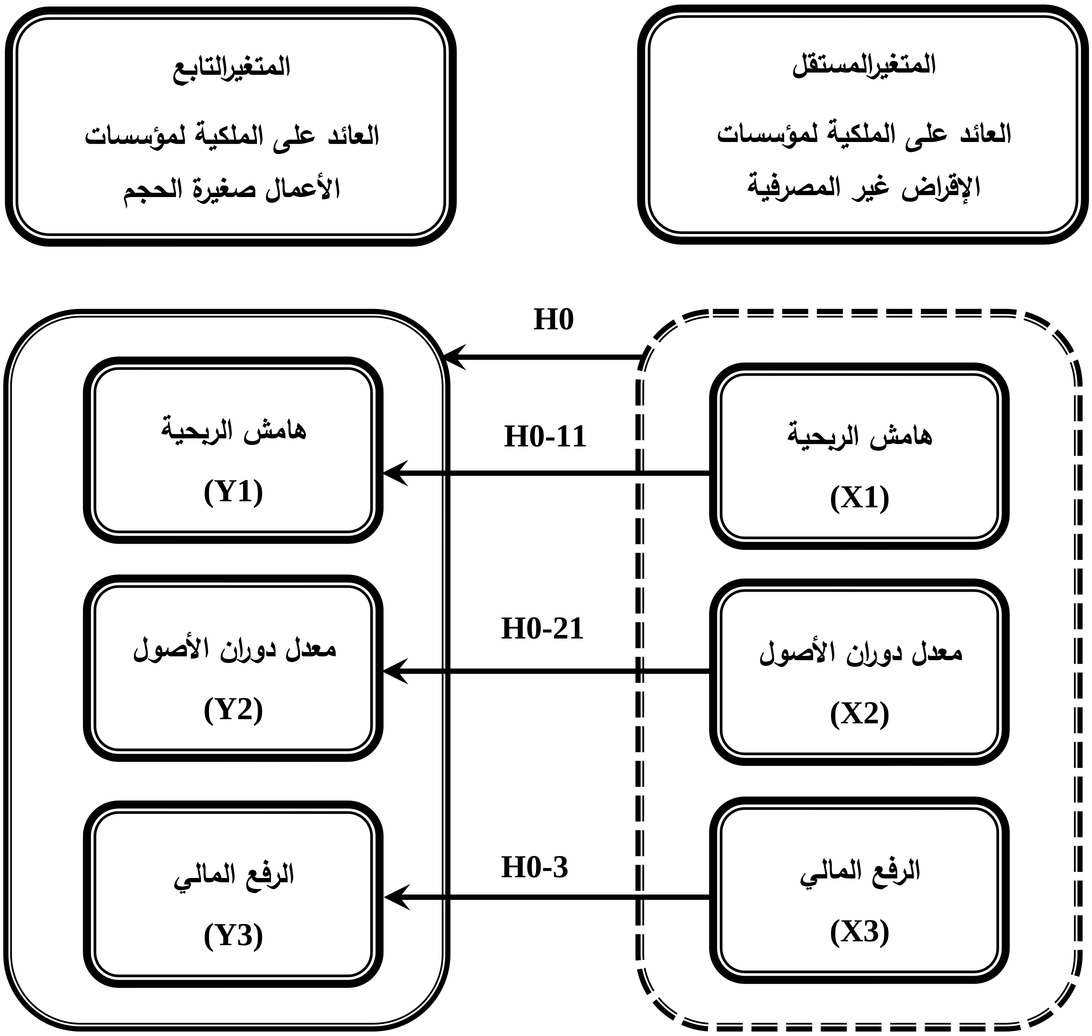
حقوق الملكية او الدين (الألتزامات)، نتيجة لذلك يشير مضاعف حقوق الملكية المرتفع الى استخدام الدين بشكل واسع في تمويل شراء الأصول. يعطي المقرضين معلومات عن طرق التمويل التي تم استخدامها عند شراء الأصول او نتائج ما قد يحدث من اخطار عدم القدرة على السداد. فارتفاع قيم هذا المؤشر لا تعني الأفضل بل الأعلى خطورة، اذ يبين قيمة التمويل من حقوق الملكية التي تم استخدامها لشراء الدينار الواحد من الأصول.

(خنفر و المطارنة, 2006) وتقاس وفق المعادلة الاتية :

مضاعف الرفع المالي= اجمالي الاصول/مجموع حقوق المساهمين

1-8أنموذج الدراسة:

يبين الشكل (1-1) انموذج الدراسة الذي يتألف من المتغير المستقل ممثلاً بالعائد على الملكية لشركات الإقراض غير المصرفية (هامش الربحية، معدل دوران الاصول، والرفع المالي)، والمتغير التابع ممثلاً بالعائد على حقوق الملكية لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم (هامش الربحية، معدل دوران الاصول، والرفع المالي)، بالإضافة الى العلاقات الواردة ضمن الفرضيات الاخرى.



نموذج (1-1)

المصدر: من اعداد الباحثة

1-9 حدود الدراسة

- الحدود الزمانية: تتحدد مجريات الدراسة في واقع العلاقة بين مؤسسات الاقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم في وقت جمع البيانات المنشورة لمتغيرات هذه الدراسة عند نهاية عام 2014.

- الحدود المكانية: ستجرى هذه الدراسة على مجتمع مؤسسات الاقراض غير المصرفية العاملة في الاردن والبالغة 16 مؤسسة وما يحكم عملها من تشريعات حكومية و اخرى ادارية .

1-10 محددات الدراسة:

1- تبين للباحثة وجود قلة من الدراسات التي تهتم بواجبات المقرض اتجاه تحديد ووضع حلول مشاكل تواجهها مؤسسات الاعمال الصغيرة إذ ان نجاح المقرض في ذلك سيؤدي في النتيجة الى تحقيق المزيد من ارباحة و يساهم في تطور و استمرار مؤسسات الاعمال الصغيرة، فعدم الاهتمام في بناء هذه العلاقة يعتبر خسارة لكل من الطرفين و للمجتمع.

2- عدم توفر بيانات مالية منشورة عن مؤسسات الاعمال الصغيرة مما تطلب من الباحثة زيارة مؤسسات الاقراض و الحصول على البيانات مباشرة، علما ان هذه البيانات صحيحة لان مؤسسات الاقراض اعتمدت عليها في تقديم قروضها.

3- محدودية عدد مؤسسات الاقراض غير المصرفية في الاردن و البالغ عددها حسب المعلن في غرفة صناعة الاردن 16 مؤسسة، رفضت احداها المشاركة في تقديم البيانات المطلوبة و البعض الاخر مؤسسات تأجير تمويلي أو زراعية و متخصصة مما أثر على عدد مؤسسات الاقراض المساهمة في هذه الدراسة الى سبعة فقط رغم محاولات الباحثة المتكررة في ايجاد بدائل اخرى.

4- رفض مؤسسات الاقراض التعاون في مجال اعطاء الباحثة اسماء و عناوين عملاءها من مؤسسات الاعمال الصغيرة و الاكتفاء بتقديم بيانات خاصة عنهم و تعمدها في اختيار افضل ما عندها من العملاء.

5- لم يكن امام الباحثة فرصة اختيار مؤسسات الاعمال الصغيرة والمشتركة بالرسالة و لكن قدمت لها من مؤسسات الاقراض.

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

القسم الأول: الأدب النظري

(2-1) نظرية التحفظ المحاسبي

(2-2) محتوى السياسات الائتمانية لمؤسسات الاقراض

(2-3) مسؤولية المقرض في حل مشاكل المقترض

(2-4) العلاقة بين المقرض و المقترض

(2-5) اهمية مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم

(2-6)المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسط

(2-7) الاداء المالي لمؤسسات الاقراض غير المصرفية في الاردن مقارنة بدول العالم

(2-8) مبررات انشاء مؤسسات الاقراض غير المصرفية

(2-9) المشاكل التي تواجة مؤسسات الاقراض غير المصرفية

(2-10) خصائص مؤسسات الاقراض غير المصرفية

(2-11) تطور مؤسسات الاقراض غير المصرفية في الاردن

(2-12) بعض النماذج من التجارب الدولية في استخدام مؤسسات الاعمال الصغيرة لاغراض التنمية

القسم الثاني: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية والأجنبية

ثانياً: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإدب النظري والدراسات السابقة

2-1 الإدب النظري:

يتناول هذا الفصل عرضاً لمتغيرات الدراسة ضمن ماورد في الدراسات السابقة والأدب النظري الذي تناول هذا الموضوع، وعلى النحو الآتي:

(2-1) نظرية التحفظ المحاسبي (Accounting Conservatism Theory):

تنص هذه النظرية على ضرورة تركيز مؤسسات الاقراض على تأجيل الاعتراف بالارباح وتعجيل الاعتراف بالخسائر لضمان مبدأ التحفظ. (watts, 2003) و نتيجة لذلك يتبع الدائنون اجراءات تحد او تخفض من الخسائر الناجمة عن عمليات الاقراض وذلك ضمن اتفاقيات و شروط بين المقرض والمقترض وخاصة في الحالات التي يواجه فيها المقرض مشكلة الاختيار بين مجموعة من البدائل، فإنه يختار البديل الذي يتفق مع مبدأ التحفظ المحاسبي والذي اعتبر أحد وسائل تقليل انتقال الثروة من المقرضين إلى الملاك.

المؤثرات الايجابية والمبررة لوجود هذه النظرية:

1- المؤثر التعاقدي: يقصد به التركيز على العقود الناشئة بين المقرض والمقترض و شروط توزيعات الارباح وعدم المبالغة فيها لضمان سلامة القروض وما ينجم عن ذلك من ضمان مبدأ التحفظ في توزيع الارباح و مصدر اطمئنان اكبر للمقرضين في سلامة تسديد قروضهم(شتيوي, 2010).

2- المؤثر التنظيمي: يهدف الى تنظيم افضل للمعاملات المالية بين المقرض والمقترض وتوفير الوثائق الممكن استخدامها في حالة وقوع اي خلافات بين الطرفين ، فوجود مبدأ التنظيم يضمن عدم اضطرار المقرض الى تكبد مصاريف مرتفعة في حالة حاجته الى تنظيم وثائق غير منظمة سابقا وبالتالي تزداد ثقة المقرضين بالقوائم المالية وافصاحات المقترضين (شتيوي, 2010).

3- المؤثر القانوني: يبرز دور هذا المؤثر في حالة وجود نزاع بين المقرض والمقترض بسبب خلاف على احدى بنود اتفاقية القرض، فالمسؤولية القانونية لكل من الطرفين تصبح اكثر تعقيدا عندما تزداد قيمة اصول المقترض. فبالرغم من الزيادة المحتملة للمصاريف القانونية الا ان الالتزام بتطبيق مبدأ التحفظ يخفض هذه المسؤولية القانونية بما تمثله من مصاريف مقاضاه محتملة (شتيوي, 2010).

4- يؤدي التحفظ المحاسبي الى تخفيض تكلفة مصادر التمويل على الجهات المقترضة في ظل اتباعها مبدأ التحفظ الذي يؤدي في حالة تطبيقة الى تقليل بعض الاخطار الائتمانية الناجمة عن دقة المعلومات في التقارير المالية وتحسين صورة الجهة المقترضة وتخفيض تكلفة الاقراض.فدقة المعلومات المحاسبية تؤدي الى وصول اشارات في الوقت المناسب عن التغيرات المحتملة في الوضع المالي للمقترض و التي لن تتحقق بدون وجود التقارير المالية الدقيقة، و تساهم هذه الاشارات في سرعة اكتشاف المقرض اية مخالفات وردت ضمن شروط العقد (السهلي ، 2009).ترى الباحثة ان تطبيق ما اوصت به نظرية التحفظ المحاسبي يؤدي الى فهم افضل لطبيعة العلاقة بين اداء مؤسسات الاقراض و مؤسسات الاعمال الصغيرة.

5-حجم المقترض: يتعرض المقترضون صغار الحجم لمشاكل أكثر تعقيدا مما يشكل سببا في تحفظ المقرضين لتجنب الدعاوى القضائية و التي ترجع اساسا الى عدم شفافية ووضوح قوائمها المالية او فهم بعض القوانين(السهلي ، 2009) .

6-عقود المديونية: من مصلحة المقرض أن يلتزم بمبدأ التحفظ في قراءة و تحليل القوائم المالية للمقترض بهدف عدم المبالغة في مصادر ضمان سداد قيمة القرض وخدمة الدين و القدرة على سداد الفوائد وأقساط القرض في مواعيدها المحددة، ويحتاج المقرضون إلى ضمان بأن قيمة الأصول بعد التعاقد على القرض لن تنخفض، لذلك فإنه من مصلحة المقرض أن يقوم بالتعاقد على القرض عندما تكون الأصول قد تم تقييمها بأقل قيمة وليس بأعلى قيمة. فسياسة التحفظ المحاسبي تساعد المقرضين في إرسال إشارات تحذيرية لهم في الوقت المناسب عند حدوث حالة انتهاك في احدى شروط عقد القرض (السهلي ، 2009) .

نتيجة لذلك ترى الباحثة ان نظرية التحفظ تعظم مصالح الطرفين، فتحفظ المقرض هو مصدر اطمئنان للمقترض الذي يزداد اطمئنانه على سلامة الوضع المالي للمقرض وتمكنه من الحصول على قروض بإستمرار ويمثل ايضا مصدر اطمئنان للمقرض الذي يجد فيه مبررا لمنح المزيد من القروض وبتكلفة اقل فكلاهما يعظمان مصالحهما في التأثير الايجابي على الربحية.

(2-2) محتوى السياسات الائتمانية لمؤسسات الاقراض:

يتضمن هذا المحتوى قيمة العناصر الرئيسية للقرض مثل قيمة المبلغ الذي تريده مؤسسة الاعمال، والغرض الرئيسي من القرض، وطول المدة الزمنية اللازمة للسداد ومصدره، و تحرص مؤسسة الاقراض وبهدف تخفيض المخاطر المتعلقة به يتم دراسة مجموعة من العوامل وفق ما يعرف بمجموعة القواعد العامة لمنح الائتمان The SEVEN C'S متمثلة بشخصية صاحب مؤسسة الاعمال والقدرة التمويلية الذاتية المتمثلة برأس المال والضمانات المقدمة منها والظروف الاقتصادية المحيطة بها و مصادر السداد والتدفقات النقدية .

وتتضمن السياسة الائتمانية عدة مراحل تبدأ بمرحلة تقديم طلب الحصول على تمويل مبين قيمه القرض المطلوب و الغرض منه و قيمة القسط و تاريخ السداد و كيفية السداد ومصادر السداد و سعر الفائدة و الضمانات المطلوبة . (عيسى ،2004)

و مرحلة مناقشه الجهة المقترضة: تعد مناقشتها عند تقديم طلب الحصول على الائتمان غاية فيالأهمية حيث يتمكن الباحث الائتماني التعرف على بيانات تفيد في تقدير مدى توافر العناصرالعامة للائتمان و أية معلومات اخرى ذات علاقة.

و مرحلة الاستعلامات الائتمانية و المتعلقة بجمع المعلومات قبل فترة الائتمان و خلال فترة السداد.

و مرحلة زيارة مركز نشاط المقترض، وهي تسبق عملية اتخاذ قرار منح الائتمان للتعرف على النشاط التجاري، ومطابقة الأصول الموجودة بالقوائم المالية على واقع مستوى مصداقية هذه القوائم، وسلامه سير العمل،وجوده المنتجات، ومعرفه مدى تطور الأصول وصلاحيتها.

و مرحلة تحليل ودراسة المقترض متضمنة دراسة العوامل المؤثرة التي قد تساهم في تسهيل أو تعسير عملية إعادة أو سداد القرض. (عيسى ،2004)

ومرحلة اتخاذ قرار منح الائتمان والتي تتم في ضوء ما تسفر عنه الدراسات المالية والاقتصادية لطلب المقترض.

ومرحلة تنفيذ قرار منح الائتمان سواءا بالموافقة او عدمها على منح القرض من السلطة الإدارية المختصة. وتتضمن هذه المرحلة المتابعة للمقترض و إعداد ما يلزم من الدراسات الائتمانية عن المقترضين قبل التعامل معهم وتحديد معدلات مخاطرالتعامل معهم والحصول على الضمانات الكافية وتوزيع محفظة القروض لدى مؤسسة الاقراض على مؤسسات اعمال ذات انشطة اقتصادية مختلفة. (عيسى ،2004)

(2-3) مسؤولية المقرض في حل مشاكل المقترض

هنالك العديد من المشاكل الذي قد يقع بها المقترض تستوجب المزيد من الاهتمام قبل حدوثها كما ذكرها كل من, (Lawerence and Arshadi 1995) و (لطرش ،2005, ص87) و(الحمزاوي, 2000, ص122).

1- متابعة الائتمان في مرحلة متأخرة بدلا من بداية منحة يؤدي الى دخول القرض في مرحلة التعثر دون معرفة اسباب ذلك في الوقت المناسب، فالمعرفة المبكره مع توفر الخبرة و المتابعة و الدراسة و التحليل تمكن من تحديد السبب الحقيقي في حدوث ذلك.

2- عدم التمكن من تحديد الكفاءة المالية للمقترض سواء تلك المتعلقه في جانب الاصول او إلتزامات او القدره على السداد و السيولة او الربحية بمستوى مقبول.

3- امكانية وضع خطط ناجحة لحل مشاكل فجائية يواجهها المقترض سواء عن طريق إعادة التنظيم او إعادة التأهيل او زيادة حجم القروض او تقديم المزيد من النصح و الإرشاد او عن طريق تصفية بعض الاصول وذلك حسب الحاجة و ما يتوفر من معلومات.

4- اعادة هيكله القروض و مد أجل سداد الدين أو جدولته على مدة أطول أو تأجيل سداد الفوائد أو إعطاء تمويل جديد أو تحويل الدين إلى مساهمة أو بيع بعض الأصول الرئيسية وإغلاق الأنشطة غير المربحة.

5- توفير امكانية النصح و الارشاد فيما يخص التوسع او تحسين الجودة او سياسة التسعير او الانتاج او تخفيض المصاريف التشغيلية او الادارية او الانتاجية.

6- المساهمة في وضع نظام محاسبي متكامل من تنظيم دفتر اليومية والترحيل الى دفتر الاستاذ وتسوية الحسابات واعداد القوائم المالية.

7- المساهمة في تقديم ما يلزم لتحسين مستوى سيولة المقترض و تخفيض نسبة مديونية ويتم ذلك من خلال المحافظة على الاصول ذات الكفاءة الانتاجية العالية متمثلة في ارتفاع نسبة الايرادات على االاصول.

(2-4) متطلبات نجاح العلاقة بين المقرض و المقترض

يتطلب نجاح العلاقة بين الطرفين حرصهما في الالتزام بما يلي :

اولا: اختيار المقترض للمقرض :

يزود المقرض العون و النصح الافضل عندما يتوفر لديه فهم جيد لمجال عمل المقترض و لتلبية جميع احتياجاته ولديه فريق عمل ذو خبرة كافية و تقديم الحاجات المالية الملحه في الوقت المناسب و يتمتع بالثقة والأخلاق.(Degryse & Ongena, 2005)

ثانيا: الاستعداد الدائم لتوفير ما يلزم من معلومات مالية دقيقة و كاملة و خطط تسويقية ويظهر علاقة صادقة واخلاقية ويفصح عن المصاريف الاستهلاكية الشخصية ويحافظ على اتصال مفتوح ومنتظم و يتطلب نجاح المقرض في تعظيم ارباحة اظهار قدرة ملموسة في مساعدة المقترض على حل مشاكلة المالية وغير المالية .(Degryse & Ongena, 2005)

(2-5) اهمية مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم

في الأردن تشكل مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم نسبه 98% من اجمالي المنشآت وتعمل في الحد من مشكلة البطالة خاصة في الدول النامية والمناطق الريفية، على اعتبار أن الشركات الكبرى والشركات الصناعية والتي تعتمد على المناطق الحضرية قد فشلت في لعب دور مميز في معالجة مشكلة البطالة (Alam, 2006). وتعمل على تشجيع صغار رجال الأعمال والمستثمرين في الاندماج ضمن أعمال التنمية, كما وتمثل قاعدة انطلاق لمشاريع أكثر تقدما (الخطيب، 1994)، وتساهم في ارتفاع معدلات الإنتاجية بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي, وتعمل على تعبئة المدخرات الخاصة لتشغيلها في الاقتصاد القومي, وهي طوق النجاة للخروج من

الأزمات الاقتصادية، والمصدر الرئيسي لتقديم احتياجات المواطنين من السلع والخدمات (دوابه، 2006)، وتغذية الصناعات الكبيرة بمستلزمات الإنتاج، (البلتاجي، 2005).

(2-6) المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسط:

تنقسم المشاكل التي تواجة مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم الى قسمين مشاكل مالية و مشاكل غير مالية :

1- المشاكل المالية:

أ- مشاكل التمويل:

يواجة المقترضون مشكلة الحصول على التمويل اللازم نظرا لصعوبة الاعتماد على التمويل الذاتي، إضافة الى ارتفاع تكلفة التمويل مقارنة مع معدل العائد المتوقع الحصول عليه مما يؤثر سلبا في الحد من قدرتها على الاستثمار (البلتاجي، 2005). إذ اكد الباحثون ان مقدار ما تدفعه هذه المؤسسات في الاردن من اسعار الفائدة هو أعلى مما يدفعه المنافسون الكبار على نفس النوع من القروض وذلك بمقدار يتراوح بين 2%-4%, (القدومي، 2012).

ب- ارتفاع قيمة تكلفة التمويل:

يتحقق هذا الارتفاع نتيجة التكلفة العالية للتقييم والإشراف والتكاليف الثابتة التي تتحملها الجهات المقرضة على المشاريع المطلوب تمويلها، والتي بالرغم من صغرها تكافىء تكلفة اقراض المشاريع الكبيرة. ومما يزيد هذه التكلفة صعوبة عدم قدرتها في الحصول على تمويل من البنوك التجارية التقليدية لعدم امتلاكها الشروط المطلوبة من رأسمال وضمانات, (ابراهيم، 2007).

ج- البيئة الخارجية للمشروع الصغير متغيرة بإستمرار وفق الظروف الاقتصادية المحيطة والسياسات الحكومية المرتبطة بمتطلبات العولمة و ما يشكل ذلك من ضغط متواصل في ظل

غياب المؤسسات الإقراضية الداعمة و الشروط المقبولة، وملاءمة التشريعات الداعمة للمشروعات الصغيرة في الجوانب ذات الطابع المالي كالإعفاءات الضريبية والمنح والإعانات, (فويعة, 1997).

د- المشاكل التسويقية :

وجود مشاكل تسويقية ناجمة عن ضيق السوق المحلي و التشابة الكبير بين منتجاتها لاتباعها اسلوب المحاكاه في الانتاج و نقص المعرفة و الموارد و انخفاض مستوى الجودة و الادارة و سوء المعدات المستخدمة و نقص الجهود الترويجية, (فويعة, 1997).

هـ- مشاكل سعر الفائدة :

تعتبر سياسة سعر الفائدة من المعوقات الرئيسة لتمويل المشروعات الصغيرة في الدول العربية، نتيجة لارتفاع مستوياتها,نظرا لارتفاع التكاليف الثابتة لتقييم القروض والإشراف عليها ، و محدودية الموارد و عدم وجود مشاريع تمويل ذات طابع استمراري و الاستغلال المادي من قبل مؤسسات الاقراض وعدم اهتمامها الكافي بتقديم المساعدات غير المالية من النصح و الارشاد و التدريب (احمد ، 2004) .

2- المشاكل غير المالية:

أ- المشاكل الادارية :

تتمثل هذه المشكلة بضعف المهارات الادارية وضعف الانتاجية ونقص الموارد التكنولوجية وارتفاع تكلفتها اضافة الى النقص في الايدي المؤهلة والمدربة و تدني الكفاءة (العطية,2002 , ص42), و ضعف التجربة والتدريب و افتقارها للإدارة الفعالة القادرة على تحديد اهدافها و برامجها وتنفيذها وفق الاصول العلمية والعملية, (الفاعوري ، 2005).

ب- ضعف اساليب التخطيط وعدم الاهتمام بوسائل البحث العلمي والتطوير وما ينجم عن ذلك من عدم التوازن بين التوسع في الانتاج و تراكم حجم المخزون السلعي دون الاعتبار الكافي للظروف الاقتصادية المستقبلية ، وعدم اتباع سياسات مقننة فيما يتعلق في الاختبار والتعيين والاجور وتطوير الكفاءات الادارية للعاملين فيها, (النسور, 2008).

ج- طول مدة الإجراءات :

تعاني المشروعات الصغيرة من إضاعة جزء ليس هينا من وقتها للحصول على التمويل اللازم لها، فالمشروع مطالب بتقديم مستندات متعددة، والالتزام بمعايير محاسبية وائتمانية وشخصية قد يصعب توافرها في تلك المشروعات من الناحية العملية, (الصندوق الاجتماعي للتنمية , 2001)

د- ضعف نظام الرقابة والمتابعة:

يعكس الواقع العملي لمنح التمويل للمشروعات الصغيرة الاهتمام بالمتابعة الدفترية على حساب المتابعة الميدانية، مما يعنى ترك المجال لصاحب المشروع الصغير لاستخدام التمويل في غير ما خصص له، وهو مايمثل إهدارا للتمويل، وإنذارا بعدم قدرته على سداده حال استحقاقه ، وعدم القيام بالرقابة والمتابعة في الفترة اللاحقة لدراسة جدوى المشروع المرغوب تمويله، وعدم توفير العناية والاهتمام الكافي ، (عبدالقادر,2004) و تواجة مؤسسات الاعمال اخطار و مشاكل عديدة اخرى يمكن تلخيصها وفق ما يلي:

1- ضعف التمويل وإدارة الأموال.

2- النمو السريع بدون تحكم وعدم القدرة على مواجهة الضغوطات.

3- قصور في التعامل مع الغير بالاضافة الى ضعف التخطيط.

4- عدم القدرة على التفكير الاستراتيجي و الابتكار.

5- ارتفاع تكلفة التأمين وضعف التدفق النقدي.

6- عدم المعرفة بكيفية إدارة وتشغيل المشروع .

7- قصر العمر الانتاجي لها و الذي يتوقف بوفاة احد الشركاه او حدوث خلاف بينهم (الدماغ ، 2009)

(2-7) الاداء المالي لمؤسسات الاقراض غير المصرفية في الاردن مقارنة بدول العالم

حققت مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم في الاردن انجازات ملحوظة بشكل عام، ومن الناحية المالية، تحقق هذه المؤسسات أرباحا جيدة، ويعود ذلك لفوائدها التي تتراوح فيما بين (32% - 12%) سنويا. (المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، 2011).

1- **مؤشرات الربحية:**

بلغ متوسط هامش الربحية لمؤسسات الاقراض غير المصرفية في الاردن 25% (وبنسبة 13.3% في أقل تقدير) مقارنة بالمتوسط العربي البالغ 6.8%، وبالمتوسط العالمي البالغ 8.4%، وعليه احتلت الاردن المرتبة الاولى عالميا في ربحية مؤسسات الاقراض غير المصرفية ، وبلغ متوسط العائد على الاصول ROA للمؤسسات األاردنية نسبة 7% (وبنسبة 4.1% في أقل تقدير) ، مقارنة بنسبة 1.5% للمتوسط العالمي، ونسبة 2.4% للمتوسط العربي..

2- مؤشرات الكفاءة:

جاء ترتيب المؤسسات غير المصرفية الاردنية مميزا، فبلغ متوسط نسبة كفاية التشغيل الذاتي للاصول بما تحققه من ايرادات سنوية 133%، وهو الاعلى عالميا (وبنسبة 125.4% بأقل تقدير)، في حين بلغ المتوسط لمؤسسات التمويل على مستوى العالم 109.1%، كما بلغ المتوسط العربي 119.1% معبرا عن الاستدامة التشغيلية للمؤسسات .

وقد بلغ متوسط انتاجية موظف مؤسسات الاقراض في الاردن 154 مقترضا سنويا ، فجاءت بالمرتبة الاولى مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 106 مقترضين ؛ وعلى الرغم من ايجابية الرقم الا انة قد يشير الى الحاجة للاهتمام اكثر بنوعية المشاريع، وجدواها، وحجم متطلباتها المالية و تخصيص اطول للوقت المستخدم في الرعاية و الاهتمام بإمور المقترض.

3- مؤشرات المخاطر و الديون:

تأتي مؤسسات الاقراض غير المصرفية في الاردن أقل من المتوسط العالمي من حيث نسبة الديون المعدومة الى المجموع الكلي للقروض الممنوحة والتي بلغت 0.55% فقط مقارنة ب 0.62% للمتوسط العالمي، وبنسبة 0.79% للمتوسط العربي .ومن هنا ربما لم تقم المؤسسات التمويلية باستخدام هامش للمغامرة بجزء من رأسمال هذه المؤسسات لتشجيع المشاريع المميزة التي لا يملك أصحابها الضمانات الكافية و تعبر ايضا عن مدى التحفظ الشديد في سياسات منح القروض و ما لذلك من اثار سلبية على مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم.

وقد بلغت نسبة المديونية الى حقوق الملكية 1.1 اي كل دينار حقوق للملاك تم الاقتراض مقابلة بقيمة 1.1 دينار لتأتي في المركز الثاني عالميا حيث بلغ المتوسط العالمي 2.91 و المتوسط العربي 0.91و يشير ذلك ايضا الى نسبة مديونية مرتفعة.

(2-8) مبررات انشاء مؤسسات الاقراض غير المصرفية

1- الاهتمام المتزايد بمؤسسات الاعمال صغيرة الحجم كونها مخزناً للعمالة ولا تملك الشروط التي تطلبها البنوك التجارية للحصول على قروض وهي أداة أساسية لاستيعاب العرض المتزايد من القوى العاملة في كثير من الدول لاسيما الدول النامية، نتيجة لذلك فتعتبر مؤسسات الاعمال

صغيرة الحجم في مثل هذه الأوضاع هي الأسلوب الأمثل لما تتمتع به من خصائص تجعلها تتلاءم مع الوضع العام للدولة.

2–يسود في الكثير من الدول النامية ، صعوبات عديدة كانخفاض الدخل النقدي وارتفاع معدل البطالة من القوى العاملة وانخفاض مستوى التعليم والثقافة.

3– توفر المؤسسات الصغيرة عوامل الإنتاج المختلفة بدون حدوث اخطاء كبيرة متمثلة في سوء اختيار المواد المفروض تصنيعها والأساليب المطبقة وفترة الإنتاج او حدوث عجز كبير في الموارد المالية .

4– قدرة المؤسسات الصغيرة على التكيف مع مرونة الإنتاج وتغير ظروف السوق وتنويع الانشطة. (عبد الهادي ، 2002)

(2–9) المشاكل التي تواجة مؤسسات الاقراض غير المصرفية:

بينت إحدى الدراسات والتي شملت 14 دولة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، أن معظم مؤسسات الإقراض فشلت في تحقيق أهدافها المعلنة، والمتمثلة في الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة للفئات المستهدفة. فقد تبين من خلال تلك الدراسات أن مقرضي النقود يضعون نسب مرتفعة جدا من الفوائد على تلك القروض، حيث تبين أن نحو 76% من مقرضي الأموال في تلك الدول يأخذون نسب فائدة تزيد على %10شهريا على قروضهم، بما في ذلك 22% منهم يأخذون نسب فائدة تصل أو تزيد عن 100% شهريا (Robinson,2001).

ومن المشاكل الاخرى التي تعاني منها هذه المؤسسات تتمثل فيما يلي:

عدم عمل دراسة كافية للمستفيدين في برامج الإقراض،عدم الاهتمام الكافي في إجراء دراسات جدوى اقتصادية فعالة قبل الموافقة على المشاريع ،عدم امتلاك الامكانيات الكافية على صعيد

الخدمات المساندة للمقترضين متمثله بتقديم تصوراً كاملاً للدعم الفني والإداري، ارتفاع نسبة الإخفاق في تسديد القروض ،ازدياد المنافسة بين مؤسسات الاقراض غير المصرفية على عدد متماثل و محدود من المقترضين.(عبد الهادي ، 2002)

(10-2) خصائص مؤسسات الاقراض غير المصرفية

1- يغلب عليها الأسلوب التجاري في إدارة أنشطتها الاقراضية .

2- البعض منها له امتدادات دولية يتم ادارتها من مراكز ادارية خارج البلاد .

3– تعلن صوريا انها مؤسسات غير ربحية متخفية تحت اهدافا عامة كالتنمية الإدارية في المجتمع وسد الفراغ المصرفي. (الصفدي ، 2004)

4-انشأت لتمويل المشاريع الإنتاجية والتشغيلية صغيرة الحجم.

5- تركز على فئات اجتماعية واقتصادية محدودة.(2002، Associates)

6- تتهم العاملون فيها بمحدودية الخبرة مقارنة بالعاملين في البنوك التجارية.

(2–11) تطور مؤسسات الاقراض غير المصرفية في الاردن

يعود التموّيل الصغّير في الاردن الى العهد العثمانً عندما تم تأسّيس (المصرف الزراعي) عام 1922، والذي سُمي فٌيما بعد بمؤسسة االاقراض الزراعي عام 1959. وفي الثلاثنيات من القرن الماضي، فتحت مؤسسة الشرق الادنى فرعا لها في عمان عام 1937 ، وهو أول برنامج لدعم، ولتموّيل المشاريع الصغيرة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا . وتأسست منظمة الاونروا عام 1949 في الاردن، وبعدها أسست المملكة العديد من المؤسسات، والبرامج التمويلية العامة المتخصصة مثل: بنك الانماء الصناعي 1964، ومؤسسة إدارة وتنمية أموال الايتام 1972، و صندوق المعونة الوطنية 1987، وصندوق التنمية والتشغيل 1989

هذا اضافة الى مؤسسات الاقراض غير المصرفية المنشأة بعد حزمة الامان الاجتماعي ، وبرنامج الانتاجية الاجتماعية عام 1999 ، والتي بلغ عددها سبع مؤسسات متخصصة وهي: الشركة الاردنية لتموّل المشاريع الصغيرة / تموّلكم 1999، والشركة الاهلية لتمويل المشاريع الصغيرة 1999، وشركة الشرق الاوسط لتموّل المشاريع الصغيرة 1999، وصندوق اقراض المرأة 2001، شركة الاولى للتمويل 2006، وآخرها شركة فينكا .2007.

(المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، 2011)

(2–12) بعض النماذج من التجارب الدولية في استخدام مؤسسات الاعمال الصغيرة لاغراض التنمية

1- تجربة اليابان:

كانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد للمشاريع الصغيرة ومنح الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم وضمان الدعم المباشر للدولة والذي يتجلى في توفير المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية والتسويقية وحمايتها من الإفلاس بالسماح لها بالحصول على قروض بدون فوائد و ضمانات ولتحقيق ذلك تم انشاء مؤسسات حكومية متخصصة في هذا المجال.

و إنشاء بعض المؤسسات التمويلية وإلزام الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية مشاركتها بما لا يقل عن 30% من قيمة المناقصة و تسهيل الحصول على قروض بشروط ميسرة، وايجاد نظام لضمان القروض و التأمين عليها من مخاطر الافلاس و تسديد ديون المشاريع المتعثرة و تقديم ما تحتاج اليه من برامج تدريبية و اقامة المعارض الدولية للمساعدة

بتسويق منتجاتها دوليا و اتاحة الفرصة لها بالحصول على مشاريع حكومية و الإعفاءمن ضريبة الدخل لفترات زمنية محددة قابلة للتجديد. (حامد واخرون،2009)

2- تجربة كوريا الجنوبية:

وفرت الحكومة العديد من الحوافز منها الإعفاءات الضريبية، وسياسة القروض بمعدلات فوائد مميزة وتخفيضات ضريبية للسنوات الأولى من عمر المشروع واعفاءات او تخفيضات جمركية على الواردات التي لا تنافس الصناعة المحلية وحفزت الحكومة الروح الريادية لدى المواطنين وحثتهم على خلق إعمال جديدة، وهيأت البيئات المناسبة والأجواء الملائمة للمشاريع الريادية الجديدة. وغيرت سلوكيات النخبة المتعلمة من الشباب، فازداد بشكل ملحوظ اعداد الراغبين في العمل بمشاريع خاصة بهم او في المشاريع الصغيرة، وحولت الاقتصاد الكوري نحو الاقتصاد المعتمد على المعرفة و زادت سياسات الدعم الحكومية لمشاريع التكنولوجيا ذات المخاطرة العالية و أنشاء بنكا متخصصا للصناعات الصغيرة و هيئة تشجيع الصناعات الصغيرة و سن قانون تشجيع التعاقد من الباطن وبرامج تشجيع التصدير و انشاء صندوق لضمان القروض.(الشيمي، 2008)

3- تجربة اندونيسيا:

تحسين القدرة في مجال الصناعات الصغيرة والحرفية والصناعات الزراعية والتجارة. وزيادة فرص وصول المؤسسات الصغيرة الى الأسواق العالمية وتوفير التمويل لهذه المشاريع و تقوية الإمكانيات الإدارية والتنظيمية و شبكات العمل والشراكة. (الشيمي، 2008)

4- التجربة الهندية:

التركيز على المشاريع الصغيرة كثيفة العمالة والتي لا تحتاج إلى رأس مال كبير و الحرص على خلق عدد أكبر من فرص العمل، وخفض معدلات البطالة و زيادة أشكال الدعم الحكومي لقطاع الصناعات الصغيرة في مجالات مختلفة مثل الحماية و التمويل وتوفير البنية الأساسية و الاشراف الحكومي و تحسين مستوى العمالة و خلق نوع من التكامل بين المشاريع الكبيرة والصغيرة.(سليمة،2006)

5- تجربة أميركا:

إنشاء العديد من المنظمات الحكومية لمساعدة وتطوير المنشآت الصغيرة و منح إعفاءات ضريبية لهاو انشاء مراكز تطوير وتشجيع وزيادة مساهمتها في التجارة الإلكترونية.(الشيمي،2008)

6- تجربة مصر:

دعم الصناعات الحرفية والصغيرة من خلال برامج التمويل الميسرة.و تقديم برنامج ضمان بنسبة 50% من الائتمان المصرفي و تشجيع الصناعات الصغيرة للخريجين و تقديم الدعم المالي والمعنوي لهم وإنشاء صندوق اجتماعي للتنمية .(يعقوبي،2006)

7- تجربة الكويت:

إنشاء شركة متخصصة تعمل على تقوية المنشآت الصغيرة وإصدار قانون بإنشاء محفظة مالية و تعريف الصناعة الصغيرة وتقديم ما تحتاجة من حوافز .(خضر،2002)

8- تجربة بنغلاديش:

تعتبر تجربة "بنك الفقراء" واحدة من أعظم التجارب المصرفية التي خاضتها هذه الدولة وذلك بهدف منح قروض للفقراء بدون ضمان لمساعدتهم على إقامة مشاريع صغيرة تدر عليهم دخلاً يساعدهم على تحسين أوضاعهم المعيشية ويسددون ديونهم على أقساط والارتقاء بهم ومساعدتهم على بناء وتنمية حياتهم الخاصة (سليمة،2006).

2-2 الدراسات السابقة العربية والاجنبية.

يتناول هذا الجزء عرضاً للدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت متغيرات الدراسة، وقد تم ترتيبها تصاعدي من الاقدم إلى الاحدث ، وعلى النحو الآتي:

- دراسة Swope (2005) بعنوان

"Microfinance & Poverty Alleviation"

هدفت هذه الدراسة الى التحقق من قدرة التمويل الموجة لمؤسسات الاعمال الصغيرة من تخفيف حدة الفقر، و مناقشة مجموعة الانتقادات الموجهة ضد هذا النوع من التمويل ،و توصلت الدراسة أن مؤسسات التمويل صغيرة الحجم لا تستطيع تحقيق الاستدامة المالية ولا تحسن الوضع المالي للفقراء و تضعهم امام مشاكل عدم القدرة على سداد القروض وتعرضهم لحجم مرتفع من الفوائد دون ان يتمكنوا من تحقيق ما يحتاجونة من الارباح وتضعهم تحت المساءلة القانونية .

وتجد الباحثة أن حجم المعاناة التي قد تتحقق نتيجة لممارسات مؤسسات الاقراض تستحق المزيد من الاهتمام لضمان حصول مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم على ما تستحقة من رعاية و اهتمام و تمويل.

–دراسة دوابة (2006) بعنوان " **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"**

هدفت هذه الدراسة الى بيان إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة في الدول العربية والوقوف على أسبابها، ومحاولة وضع آلية لعلاجها ، وتوصلت الى ان ارتفاع عدد المشاريع الصغيرة في الدول العربية مقارنة بالمشاريع الكبيرة اعطاها ميزة مرتفعة و قدرة ملحوظة في توفير فرص العمل إلا انها تعاني من محدودية الحصول على تمويل نتيجة ارتفاع التكلفة و صعوبة الاجراءات و مستوى الضمانات و غياب الحوافز الضريبية .

و تجد الباحثة في نتائج هذه الدراسة ضرورة بذل المزيد من الاهتمام في إزالة الصعوبات المرافقة لحصول هذه المؤسسات على التمويل الكافي.

– دراسة كنجو (2007) بعنوان: "**استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة " دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب.**

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على اهم المشكلات التي تعاني منها هذه المشروعات و تعيق تطورها و نموها في محاولة للتوصل الى بعض الحلول و الاقتراحات المناسبة لها , اذ تم اجراء الدراسة على عينة من المشروعات الصغيرة في مدينة حلب و البالغ عددها 250 منشأة , و اعتمد الباحث في تحقيق اهداف دراسته على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إعداد استبانة تم توزيعها على المنشات محل الدراسة.

توصلت الدراسة الى العديد من النتائج وكان اهمها ان المشروعات صغيرة الحجم تعاني من العديد من المشكلات من بينها نقص التمويل ، ضعف الخبرة و الادارة اضافة الى عدم وجود نظم معلومات ادارية وعدم اعطاء الاهتمام الكافي من قبل الحكومة .و من وجهة نظر الباحثة تؤكد

نتيجة هذه الدراسة تأثر ربحية مؤسسات الاعمال الصغيرة في عدم تلقيها المساعدات الكافية في مجال تنمية خبراتها الادارية

– دراسة Islam (2009) بعنوان:

"Start up and growth constraints on small scale trading in Bangladesh"

هدفت الدراسة في تحديد أسباب البدء بالمشروعات الصغيرة وتحليل المعوقات التي تواجه المشروع ، وشملت عينة الدراسة على المشروعات الصغيرة في بنغلادش, واعتمد الباحث في تحقيق اهداف الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة للاجابة عن اسئلة الدراسة واختبار فرضياتها, وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج كان اهمها أن الخوف من البطالة والتقاليد العائلية والخبرة السابقة في نفس المجال والنقص في التعليم العالي كانت من الأسباب الرئيسية لبدء هذه المشروعات، أما بالنسبة للمعوقات التي تواجه المشروع في بدايته وما بعد ذلك فكان نقص رأس المال الثابت ورأس المال العامل، والنقص في التدريب والمهارة، والضمانات غير الكافية والنقص في الأيدي العاملة الماهرة. و تجد الباحثة في نتائج هذه الدراسة ان ضعف البناء المؤسسي والتنظيمي والإداري لمؤسسات الاعمال الصغيرة يحتاج الى مزيد من الرعايه و الاهتمام.

- دراسة Smith (2009) بعنوان:

"Professionalism and Ethics in Financial Planning"

هدفت الدراسة الى ابراز الدور الاخلاقي وما يتعلق به من اخطار في عمليات صناعة القرارات و تقديم تحليل شامل لانماط السلوك غير الاخلاقي , ولتحقيق اهداف الدراسة اعتمد الباحث على اسلوب البحث النوعي لإختبار اسئلة الدراسة للفترة ما بين(2004 -2007) من خلال توزيع 285 استبانة على المؤسسات المالية في استراليا واسترداد 270 منها, وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج كان اهمها دور العمر وسنوات الخبرة والتسمية المهنية وتوفر نظم واجراءات ذات صلة مرتبطة في الثقافة الاخلاقية.

-دراسة صباح (2010) بعنوان :" **أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"

هدفت الدراسة الى بيان طبيعة تطبيق التنظيم الإداري و أثره على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و العمل على تطويره واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف للفترة ما بين 2009-2004. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي ذو دلالة إحصائية للأثر التنظيمي على الربحية و العمليات الداخلية و العملاء و التعليم والنمو.

– دراسة الدماغ (2011) بعنوان:" **دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة" دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض في قطاع غزة .**

هدفت الدراسة الى تحليل دور التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع النسائية الصغيرة في قطاع غزة للفترة 1995 – 2008 لبيان مدى اختلاف دور التمويل بين مؤسسات الإقراض ، وأثر هذا الاختلاف على المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمشاريع .حيث تم تطبيق هذه الدراسة على عينة عشوائية تبلغ حوالي 130مشروعا نسائيا مختارا من قبل ثلاثة مؤسسات إقراض اختيرت بناءا على عدد المشاريع الممولة و توصلت الدراسة الى عدم وجود ارتباط بين عدد القروض وبين ارتفاع وانخفاض رأس المال المستثمرو تناقصة نتيجة ارتفاع سعر الفائدة على القروض و الى عدم وجود أرتباط بين رأس المال المستثمر و بين ارتفاع وانخفاض متوسط الدخل الشهري .

– دراسة Kravchenko (2011) بعنوان:

"DETERMINANTS OF SMALL BUSINESS LENDING"

هدفت هذه الدراسة الى تحديد المتغيرات التي تؤثر على قرارات الجهات المقرضة الى مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم و المتمثلة بتوفر المعلومات ذات العلاقة بالمقترض وفاعلية النظام المصرفي المقرض و النمو الاقتصادي و فهم طبيعة المقترض و مدى نجاح الجهات المقرضة في فهم حاجات الجهات المقترضة و توصلت الدراسة وجود نقص مشترك في معلومات الاداء المالي التي تحتاجها مؤسسات الاقراض وميل جهات الاقراض الى منح المزيد من القروض في الدول التي يتوفر فيها رأس المال البشري بنسبة مرتفعة وفي ظل ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي تزداد

معدلات الاقراض. وترى الباحثة في نتيجة هذه الدراسة ان شفافية المعلومات و توفرها للمقرض سيؤدي في النهاية الى سهولة و فاعلية القروض الممنوحة .

– دراسة لزغم (2011) بعنوان :"**اثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطه**".

هدفت هذه الدراسة الى معرفة اثر الهيكل المالي على القرارات المالية في مؤسسات الاعمال صغيرة و متوسطة الحجم و الى محاولة بناء نموذج تجريبي يقيس العلاقة بين مختلف القرارات المالية و الهيكل التمويلي, اذ تكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الصغيرة و متوسطة الحجم بولاية ورقلة الجزائرية والبالغ عددها 34 مؤسسة وكانت عينة الدراسة تتكون من 13 مؤسسة و تم استبعاد 24 مؤسسة لعدم اعتمادها على الديون واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي اظهر وجود علاقة طردية بين نسبة المديونية كمقياس للهيكل التمويلي وجدوى الاستثمار . و تؤكد نتيجة هذه الدراسة من وجهة نظر الباحثة ان حجم القروض الممنوحة الى مؤسسات الاعمال ستكون محدودة بما يتوفر من فرص و مشاريع ذات جدوى اقتصادية و لا يجوز اعطاء تمويل إلا بعد اجراء الدراسات الكافية .

– دراسة القدومي (2012) بعنوان : " **تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن – المعوقات والتحديات**"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية المشاريع الصغيرة، و المعوقات التي تواجها في الحصول على التمويل, ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة للاجابة عن اسئلة الدراسة واختبار فرضياتها وتوصلت الدراسة الى العديد من

النتائج كان اهمها عدم كفاية التمويل و التشدد في طلب الضمانات و ارتفاع معدلات فائدة القروض .

– دراسة القضاة (2012) بعنوان :"**معوقات تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشات صغيرة و متوسطة الحجم في الاردن من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونين الاردنين** "

هدفت الدراسة الى التعرف على معوقات تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشات صغيرة ومتوسطة الحجم, وتكونت عينة الدراسة من المدققين القانونيين الاردنيين والبالغ عددهم 39 مدققا واعتمد الباحث في دراستة على المنهج الوصفي التحليلي واعداد استبانة وتوصلت الدراسة الى ان قلة الخبرة وعدم توفر التدريب الكافي حالت دون تطبيق هذه المعايير.

دراسة Arko (2012) بعنوان:

"**Determining The Causes And Impact Of Non Performing Loans On The Operations Of Microfinance Institutions : A Case Of SINAPI ABA TRUST**"

هدفت هذه الدراسة الى تحديد تأثير القروض المتعثرة لدى الجهات المقرضة على مؤسسات الاعمال المتناهية الصغر في ارباحها التشغيلية و توصلت الدراسة أنه في الخمس سنوات الاخيرة تم تسجيل كميات كبيرة من القروض المتعثرة وهذا يؤثر سلبا على الأداء المالي لاحدى مؤسسات الاعمال المتناهية الصغر نتيجة لانخفاض الأرباح التشغيلية ومصادر التمويل و فشل المقترضين.

- دراسة Hashemi (2013) بعنوان :

"The Impact of Capital Structure Determinants on Small and Medium Size Enterprise Leverage"

هدفت الدراسة الى بيان تأثير محددات هيكل رأس المال على سلوك المقترضين من مؤسسات الصغيرة والمتوسطة, و لتحقيق ذلك استخدم الباحث عينة من 201 مؤسسة صغيرة و متوسطة في ايران خلال الفترة (2010-2006). وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان اهمها ان ربحية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها تأثير في قرار الاقتراض وان حجم وهيكل الاصول وقيمة حقوق الملكية لها تأثير قوي على الرفع المالي, بالاضافة الى سعي هذه المؤسسات الى الحصول على اقراض قصير الاجل بدلا من طويل الاجل تجنبا من مخاطر الافلاس .

دراسة Hamza (2015) بعنوان :

"**Cash management practices and financial performance of small and medium enterprises (SMEs) in the northern region of Ghana**"

هدفت الدراسة الى تقييم ممارسات إدارة النقدية وتأثيرها على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الشمالية من غانا ، و لتحقيق ذلك استخدم الباحث عينة من 300 مؤسسة صغيرة و متوسطة و توصلت الدراسة الى أن الأداء المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يرتبط بشكل إيجابي بكفاءة إدارة النقدية و لتحقيق ذلك هناك حاجة لمديري الشركات الصغيرة والمتوسطة لتبني الممارسات الفعالة لإدارة النقد كاستراتيجية لتحسين أدائها المالي والبقاء على قيد الحياة.

3-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات السابقة على قضايا ذات تأثير مختلف ناجما عن إتجاهات متعلقة بمؤسسات الاعمال صغيرة الحجم مثل التحقق من قدرة التمويل الموجة للمؤسسات الاعمال الصغيرة في تخفيف حدة الفقر و ما يؤثر عليها من معيقات خاصه في التمويل و معدلات النمو وما تتعرض له من ممارسات غير اخلاقية من المقرضين واثر تطبيقها للنظم الادارية على ادائها و تغير سياسات المقرضين على ارباحها التشغيلية و تأثير محددات هيكل رأس مالها على سلوكها. فبالرغم من اتفاق الدراسات السابقة على ما تعانية مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم من قلة الخبره و محدودية مصادر التمويل و حاجتها الى المزيد من الرعاية و الاهتمام لم يتم إجراء دراسه تعنى بهذا الجانب حسب مشاهدة الباحثة .

تمتاز هذه الدراسة في تحديد طبيعة العلاقة التي تربط المقرضين من مؤسسات الاقراض مع المقترضين من مؤسسات الاعمال في النواحي التالية :

مساهمة هذه الدراسة في اظهار دور مؤسسات الاقراض في تعظيم مكونات العائد على حقوق الملكية (هامش الربحية ، معدل دوران الاصول ، الرفع المالي) لمؤسسات الاعمال الصغيرة. وما تظهره من نتائج يحدد المواقع الازمة في بذل المزيد من الرعايه و الاهتمام.

فمن المعروف انها مؤسسات مقترضة و ضعيفة و لا تملك الخبرة الكافية على المستوى المالي و التشغيلي و يجعلها بإستمرار بحاجة الى مساعدة الجهات المقرضة التي تملك الإمكانيات و الخبرات العالية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

(3-1) منهجية الدراسة

(3-2) مجتمع الدراسة والعينة

(3-3) أدوات الدراسة

(3-4) متغيرات الدراسة

(3-5) التصميم الإحصائي المستخدم في الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

يشتمل هذا الفصل على عرض لمنهجية الدراسة المتبعة من قبل الباحثة بالإضافة إلى تناول مجتمع الدراسة وعينة الدراسة، وأداة الدراسة ومصادر الحصول عليها، ومن ثم الأساليب الإحصائية المستخدمة:

(3-1) منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يتناول أحداثاً وظواهر وممارسات موجودة ومتاحة للدراسة والقياس كما هي، ودون التدخل في مجرياتها و بالتفاعل معها بوصفها وتحليلها.

(3-2) مجتمع الدراسة والعينة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع مؤسسات الاقراض غير المصرفية في المملكة الاردنية الهاشمية والبالغة (16) مؤسسة.

أما العينة فهي جزء من المجتمع تم اختيارها عشوائيا وبلغ تعدادها (7) مؤسسات اقراض (وحدة التحليل) أي ما نسبته (44%) من مجتمع الدراسة، و تشكل وحدات المتغير المستقل . و الجزء الاخر من العينة يمثل مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم و البالغ عددها (49) وهي عملاء لمؤسسات الاقراض

و تشكل وحدات المتغير التابع . حرصت الباحثة على ان تكون هذه المؤسسات المقترضة معبرة عن انشطة اقتصادية متنوعة و بواقع (7) مؤسسات اعمال لكل مؤسسة إقراض . و لا يخفى على اصحاب الاختصاص العدد الهائل الغير محدود من العملاء وصعوبة الوصول اليهم .

(3-3) أدوات الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من مصادر المعلومات الثانوية وكما يلي:

أ- الجزء الاول من البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسات النظرية السابقة والتشريعات والمراجع والأبحاث ورسائل الماجستير المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، والشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، وذلك لوضع الإطار النظري.

ب- الجزء الثاني من البيانات التي تغطي الجانب التطبيقي للدراسة هي معلومات مالية واردة في القوائم المالية الصادرة عن مؤسسات الاقراض غير المصرفية و المنشورة في مواقعها الالكترونية لسنة 2014 تم استخدامها لقياس المتغير المستقل.

ج- تؤكد الباحثة ان بيانات مؤسسات الاعمال التي تشكل المتغير التابع تم الحصول عليها ضمن الاجراءات التالية:

1- زارت الباحثة مؤسسات الاقراض السبعة و المشموله في هذه الدراسة، كل على حده و طلبت منهم تزويدها ببيانات مالية لسبعة عملاء من (مؤسسات اعمال صغيرة) تقترض منها.

2- تؤكد الباحثة احتفاظ مؤسسات الاقراض بسجلات تحوي معلومات مالية تحتاج اليها عن مؤسسات الاعمال عند منحها للقروض لعام 2014.

3- حصلت الباحثة على ما تحتاج اليه من بيانات على شكل قوائم مالية صادره عن مؤسسات الاقراض تمثل الوضع المالي لمؤسسات الاعمال حول هامش الربحية و معدل دوران الاصول و الرفغ المالي و هي موجودة لدى الباحثة و تم الاطلاع عليها من قبل مشرف هذه الدراسة.

(4-3) متغيرات الدراسة :

المتغير المستقل x بثلاثة مستويات :

المستوى الاول : هامش الربحية و يتم قياسة من خلال حاصل قسمة صافي الارباح / المبيعات

المستوى الثاني: معدل دوران الاصول و يتم قياسة من خلال حاصل قسمة المبيعات / اجمالي الاصول

المستوى الثالث : الرفع المالي و يتم قياسة من خلال حاصل قسمة اجمالي الاصول / مجموع حقوق المساهمين

وحاصل ضرب هذه المستويات الثلاثة ينتج معدل العائد على حقوق الملكية.

المتغير التابع Y بثلاثة مستويات :

المستوى الاول : هامش الربحية و يتم قياسة من خلال حاصل قسمة صافي الارباح / المبيعات

المستوى الثاني: معدل دوران الاصول و يتم قياسة من خلال حاصل قسمة المبيعات / اجمالي الاصول

المستوى الثالث : الرفع المالي و يتم قياسة من خلال حاصل قسمة اجمالي الاصول / مجموع حقوق المساهمين

وحاصل ضرب هذه المستويات الثلاثة ينتج معدل العائد على حقوق الملكية.

(5-3) التصميم الإحصائي المستخدم في الدراسة:

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، قامت الباحثة بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) من أجل تحليل البيانات التي

تم الحصول عليها لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، وفي ضوء متغيرات الدراسة وأساليب القياس وأغراض التحليل فقد تم استخدام الأساليب الاحصائية التالية:

أولاً: التحليل الوصفي معتمداً على مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت وتحديداً الوسط الحسابي والانحراف المعياري.

ثانياً: الإحصاء الاستدلالي ومن خلال ما يلي:

1- اختبار فحص التوزيع الطبيعي (Normality distribution test) .

2- الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة .

3- اختبار الفرضيات من خلال استخدام الاختبار الاحصائي (ANOVA) لمتغير مستقل واحد بثلاثة مستويات تمثل الفرضة الرئيسية و فروعها الثلاثة.

4- اجراء تحليل (Simple regretion) بين متغير مستقل واحد يتبع مؤسسات الاقراض غير المصرفية و أخر متغير تابع يتبع مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم.

5- اجراء تحليل (Multiple regretion) يجمع متغيرات الدراسة المستقلة معا و المتغير التابع الذي يمثل معدل العائد على حقوق الملكية لمؤسسات الاعمال صغيرة الحجم.

يسمح هذا التحليل بتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقله التابعه لمؤسسات الاقراض غير المصرفية و المكونه من ثلاثة مستويات هم: هامش الربحية و معدل دوران الاصول و الرفع المالي و بين المتغير التابع (ROE) لمؤسسات الاعمال صغيرة الحجم و المكون من ثلاثة مستويات هم: هامش الربحية و معدل دوران الاصول و الرفع المالي.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

(4-1) خصائص عينة الدراسة

(4-2) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

(4-3) اختبار الفرضيات

(4-3-1) اختبار الفرضية الرئيسية

(4-3-2) اختبار الفرضية الفرعية الاولى

(4-3-3) اختبار الفرضية الفرعية الثانية

(4-3-4) اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

(4−1) خصائص عينة الدراسة

- **تصنيف شركات الإقراض غير المصرفية حسب هامش الربحية ومعدل دوران الأصول والرفع المالي**

تفاوتت قيم هامش الربحية ومعدل دوران الأصول والرفع المالي لشركات الإقراض غير المصرفية ويبين الجدول (1) توزيع الشركات حسب هذه القيم.

الجدول (1): توزيع شركات الإقراض غير المصرفية حسب هامش الربحية ومعدل دوران الأصول والرفع المالي

الشركة	هامش الربحية	معدل دوران الأصول	الرفع المالي
الشركة الأهلية	0.12800	0.299	2.023
شركة الأولى للتمويل	0.52708	0.102	1.464
شركة التسهيلات	0.22387	0.202	1.658
شركة بندار	0.21701	0.036	1.689
شركة تمويلكم	0.19388	0.241	2.813
شركة فينيكا	0.28632	0.232	2.469
صندوق التنمية والتشغيل	0.57658	0.0801	1.399

القيمة الدنيا	0.12800	0.036	1.399
القيمة العليا	0.57658	0.299	2.813
المتوسط العام	0.30753	0.1703	1.93071
الانحراف المعياري	0.17387	0.09765	0.53386

تشير النتائج في الجدول (1) الى أن القيمة الدنيا لهامش الربحية لشركات الإقراض تساوي (0.128) وأن اعلى قيمة تساوي (0.577)، وبلغ المتوسط الحسابي لهامش الربحية للشركات (0.308) بانحراف معياري (0.174) كما بلغ المتوسط الحسابي لمعدل دوران الأصول (0.1703) بانحراف معياري (0.098). وكانت القيمة الدنيا لمعدل دوران الأصول تساوي (0.036) مقابل القيمة العليا التي بلغت (0.299). اما بالنسبة للرفع المالي فقد بلغت القيمة الدنيا (1.399) والقيمة العليا (2.813) وبلغ المتوسط الحسابي (1.931) بانحراف معياري (0.534).

- **تصنيف مؤسسات الأعمال صغيرة الحجم حسب طبيعة النشاط**

بلغ عدد مؤسسات الإقراض غير المصرفية في عينة الدراسة 7 مؤسسات وتم اختيار 7 عملاء لكل واحدة منها ليصبح مجموع مؤسسات الأعمال صغيرة الحجم في عينة الدراسة 49 تمارس أعمالها بأنشطة مختلفة. ويبين الجدول (2) مؤسسات الأعمال حسب طبيعة النشاط و نسبة كل منها من المجموع الكلي.

الجدول (2): مؤسسات الأعمال صغيرة الحجم في عينة الدراسة حسب طبيعة النشاط **%**

طبيعة النشاط	عدد مؤسسات الاعمال	النسبة %
انشطة تجارية	22	44.4
ورش صناعية	11	22.28
نقل	8	16.65
اللياقة و رياضة	3	5.56
مراكز تعليمية و تدريب	5	11.11
المجموع	49	100

تشير النتائج في الجدول (2) الى تنوع طبيعة الانشطة في خمسة انشطة رئيسة، النسبة الأكبر منها (44.4%) خاصة في الانشطة التجارية المختلفة (النشر و التوزيع ،محلات ،مقاهي ، مفروشات). يليها الورش الصناعية بنسبة (22.28%) و نقل (16.65%) مراكز تعليمية و تدريب (11.1%) و اللياقة و رياضة (5.56%)، فالحرص على تنوع انشطة عينة الدراسة يعود لضمان تحييد اثره على الربحية.

- **نقاط القوة والضعف لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم في عينة الدراسة**

أظهرت النتائج أن مؤسسات الأعمال تمتلك بعض نقاط القوة وتعاني في المقابل من بعض نقاط الضعف. ويبين الجدول (3) نقاط القوة والضعف لهذه المؤسسات.

الجدول (3): نقاط القوة والضعف لدى مؤسسات الأعمال

نقاط القوة	نقاط الضعف
الرغبة العالية لدى صاحب المشروع بتأسيسه	عدم توفر الخبرات الكافية في تنظيم الأمور المالية وحسابات المشروع
الاختيار المتميز لموقع المشروع	ارتفاع مصاريف الايجار
وجود حصة سوقية جيدة للمشروع	ارتفاع تكاليف المواد الأولية
تقديم خدمات ذات جودة عالية	احتمالية تلف المنتجات بسبب سوء التخزين او انتهاء الصلاحية بالنسبة لبعض المشاريع.
استخدام المشروع للمعدات الحديثة في العمل	وجود مشاريع منافسة
امتلاك صاحب المشروع الخبرة الادارية و الفنية بدرجة مقبولة .	عدم توفر بعض الخدمات المكملة للنشاط
توفر الأيدي العاملة	
امتلاك صاحب المشروع شبكة علاقات جيدة مع الموردين والزبائن	
وجود طلب مستمر على منتجات المشروع	

تم جمع البيانات من مؤسسات الاقراض الناتجة إما عن دراسات جدوى لمشاريع مؤسسات الاعمال أو تقارير زيارات ميدانيه.

(2-4) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يبين الجدول (4) مقاييس الإحصاء الوصفي ممثلة بالقيمة الدنيا والقيمة العليا والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات هامش الربحية ومعدل دوران الأصول والرفع المالي لمؤسسات الأعمال، و مصنفة حسب المتوسط الحسابي الى فئتين فئة فوق المتوسط العام و أخرى تحت المتوسط العام.

الجدول (4): مقاييس الإحصاء الوصفي لمتغيرات العائد على الملكية لمؤسسات الأعمال

المتغير	القيمة الدنيا	القيمة العليا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
هامش الربحية	0.0118	0.37118	0.1115	0.094
فوق المتوسط (16 مؤسسة)	0.118	0.37118	0.2218	0.0877
تحت المتوسط (33 مؤسسة)	0.0118	0.10794	0.05809	0.02860
معدل دوران الأصول	0.117	15.2580	3.2108	3.355
فوق المتوسط (19مؤسسة)	2.41	15.2580	6.24336	3.628
تحت المتوسط (30 مؤسسة)	0.117	2.584	1.2902	0.7901
الرفع المالي	0.1001	3.6220	1.7708	0.7522
فوق المتوسط (17مؤسسة)	2.013	3.6220	2.6875	0.5027
تحت المتوسط (32 مؤسسة)	0.1001	1.6790	1.283	0.2005

يتضح من النتائج في الجدول (4) أن القيمة الدنيا لهامش الربحية لمؤسسات الأعمال قد بلغت (0.012) والقيمة العليا بلغت (0.371) و بلغ المتوسط الحسابي لقيم هامش الربحية (0.112) بانحراف معياري قدره (0.094) مظهرا ان متوسطات مؤسسات الاعمال قريبة من بعضها البعض.

- **مصفوفة الارتباط**

تم استخراج مصفوفة الارتباط بهدف التعرف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، كما يظهر في الجدول (5).

الجدول (5): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغير	X1	X2	X3	Y1	Y2	Y3
X1	1	0.426	0.409−	*0.834−	0.526	0.313
X2	0.426	1	0.098−	0.061	0.043−	0.359−
X3	0.409−	0.098−	1	0.418	*0.853−	0.367−
Y1	*0.834−	0.061	0.418	1	0.611−	0.591−
Y2	0.526	0.043−	*0.853−	0.611−	1	0.675
Y3	0.313	0.359−	0.367−	0.591−	0.675	1

X1: هامش الربحية لمؤسسات الإقراض، X2: معدل دوران الأصول لمؤسسات الإقراض، X3: الرفع المالي لمؤسسات الإقراض، Y1: هامش الربحية لمؤسسات الأعمال، Y2: معدل دوران الأصول لمؤسسات الإقراض، Y3: الرفع المالي لمؤسسات الأعمال.

* ذات دلالة إحصائية **عند 0.05**

تبين النتائج الوارد في الجدول (5) وجود علاقة ارتباط سلبية قوية ذات دلالة إحصائية بقيمة(r = − 0.834)، وهذا يعني ان الزيادة في معدل هامش الربجية لمؤسسات الاقراض يقابلها نقص في معدل هامش الربحية لمؤسسات الأعمال. أما علاقات الارتباط بين معدل دوران الأصول لمؤسسات الإقراض ومعدل دوران الأصول لمؤسسات الأعمال (r =0.043)، وعلاقات الارتباط

بين قيمة الرفع المالي لمؤسسات الإقراض وقيمة الرفع المالي لمؤسسات الأعمال ($r = 0.367$)، دون ان تكون ذات دلالة إحصائية. ومن جهة أخرى أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط سلبية قوية بين قيمة الرفع المالي لمؤسسات الإقراض ومعدل دوران الأصول لمؤسسات الأعمال ($r=-0.853$) .

- **اختبار التوزيع الطبيعي**

تم استخدم اختبار (Z) One-Sample Kolmogorov-Smirnov بهدف اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات المستقلة والتابعة، ويبين الجدول (1) نتائج الاختبار.

الجدول (6): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المتغير	قيمة الاختبار (Z)	مستوى الدلالة (.Sig)
قيم هامش الربحية لمؤسسات الأعمال	0.276	0.116
قيم معدل دوران الأصول لمؤسسات الأعمال	0.268	0.139
قيم الرفع المالي لمؤسسات الأعمال	0.399	0.100
قيم هامش الربحية لمؤسسات الإقراض	0.263	0.155
قيم معدل دوران الأصول لمؤسسات الإقراض	0.199	0.200
قيم الرفع المالي لمؤسسات الإقراض	0.246	0.200

يلاحظ من الجدول (6) أن جميع المتغيرات المستقلة والتابعة تتبع التوزيع الطبيعي وذلك بدلالة قيمة مستوى المعنوية التي تفوق مستوى الدلالة 0.05.

- **اختبار التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار**

تم استخراج قيم معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF وقيمة التباين المسموح به (Tolerance)من أجل التعرف على درجة ارتباط المتغيرات المستقلة ببعضها البعض، ممثلة بقيمة هامش الربحية ومعدل دوران الأصول والرفع المالي لمؤسسات الإقراض التي يفترض ان لا يكون الارتباط بينها مرتفعاً، من أجل ضمان ألا يكون أحد المتغيرات المستقلة دالة لمتغيرات مستقلة الأخرى. وتظهر نتائج التحليل في الجدول (7).

الجدول (7): نتائج اختبار التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة

المتغير	احصائيات الازدواج الخطي	
	معامل تضخم التباين	التباين المسموح به
هامش الربحية	1.759	0.586
معدل دوران الأصول	2.103	0.475
الرفع المالي	2.026	0.493

يتضح من الجدول (7) ان جميع قيم معامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة أقل من 10 ، كما أن جميع قيم التباين المسموح به أكبر من 0.05 وهذا يعني عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات، حيث حققت جميع المتغيرات القدر الأدنى المطلوب للدخول الى نموذج الانحدار.

(3-4) اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الرئيسية:

H0:لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيم العائد على حقوق الملكية عند كل من مؤسسات الاقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم عند مستوى (α<=0.05).

استخدمت الاختبارات التالية من أجل اختبار الفرضية الصفرية الرئيسية:

1. اختبار الارتباط من خلال استخراج معامل ارتباط بيرسون (r) بين متغيرات العائد على حقوق الملكية لمؤسسات الإقراض غير المصرفية والعائد على حقوق الملكية لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم، وذلك بهدف التعرف على طبيعة العلاقة الارتباطية بين هذه المتغيرات.
2. اختبار الانحدار الخطي المتعدد لنموذج يتألف من ثلاثة متغيرات مستقلة ممثلة بهامش الربحية ومعدل دوران الأصول والرفع المالي و الذي يشكل حاصل ضربها معا (العائد على حقوق الملكية) لمؤسسات الإقراض غير المصرفية، ومتغير تابع هو العائد على حقوق الملكية لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم. ويبرر استخدام هذا الاختبار إمكانية التعرف على قدرة المتغيرات المستقلة مجتمعة و منفردة في تفسير التباين في المتغير التابع.
3. اختبار تحليل التباين باستخدام النموذج الخطي العام بهدف وصف العلاقة الإحصائية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع واختبار التأثيرات بين المجموعات ضمن مؤسسات الإقراض غير المصرفية ومؤسسات الأعمال صغيرة الحجم.

وتظهر نتائج الاختبارات في الجداول (9)، (10)، (11) على التوالي.

الجدول (8): معامل الارتباط بين العائد على الملكية لمؤسسات الأعمال ومتغيرات العائد على الملكية لمؤسسات الإقراض.

المتغير	Y	X1	X2	X3
Y	1	0.320−	0.474−	0.316−
X1	0.320−	1	0.611−	0.591−
X2	0.474−	0.611−	1	0.675
X3	0.316−	0.591−	0.675	1

Y: العائد على حقوق الملكية لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم، X1: هامش الربحية لمؤسسات الإقراض، X2: معدل دوران الأصول لمؤسسات الإقراض، X3: الرفع المالي لمؤسسات الإقراض.

* ذات دلالة إحصائية **عند 0.05**

يتضح من الجدول (8) عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية لمؤسسات الاعمال وقيم هامش الربحية ومعدل دوران الأصول والرفع المالي لمؤسسات الإقراض.

الجدول (9): نتائج اختبار الانحدار المتعدد لمتغيرات العائد على حقوق الملكية لمؤسسات الإقراض غير المصرفية والعائد على حقوق الملكية لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم

	R	R^2	F	Sig.	B	t	Sig.
ثابت	**0.650**	**0.422**	**0.731**	**0.598**			
هامش الربحية لمؤسسات الاقراض	-	-	-	-	**- 2.603**	**-1.293**	**0.287**
معدل دوران الأصول لمؤسسات الإقراض	-	-	-	-	**0.805**	**0.206**	**0.850**
قيمة الرفع المالي لمؤسسات الاقراض	-	-	-	-	**-0.660**	**-0.938**	**0.418**
المتغير التابع: قيمة العائد على الملكية لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم **مستوى الدلالة = 0.05**							

يتضح من الجدول (9) عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة ممثلة بمعدل هامش الربحية ومعدل دوران الأصول ومعدل الرفع المالي لمؤسسات الإقراض غير المصرفية والمتغير التابع ممثلاً بقيمة العائد على حقوق الملكية لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم، حيث أظهرت النتائج أن قيمة F تساوي (0.731) بمستوى دلالة يساوي (0.598).

- **اختبار العلاقة بين المجموعات ضمن مؤسسات الإقراض غير المصرفية ومؤسسات الأعمال**

الجدول (10): اختبار العلاقة بين قيمة هامش الربحية ومعدل دوران الأصول وقيمة الرفع المالي لمؤسسات الاقراض وقيمة معدل العائد على حقوق الملكية لمؤسسات الأعمال

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	قيمة β	قيمة t	مستوى الدلالة
هامش الربحية	0.307	1	0.307	0.556	0.510	–	–	–
فوق المعدل						0.679–	0.746–	0.51
معـــــدل دوران الأصول	0.346	1	0.346	0.625	0.487	–	–	–
فوق المعدل						0.831–	0.791–	0.487
الرفع المالي	0.204	1	0.204	0.369	0.587	–	–	–
فوق المعدل						0.521	0.607	0.587
الخطأ	1.658	3						
المجموع	5.365	7						

المتغير التابع: معدل العائد على الملكية لمؤسسات الأعمال

قيمة معامل التحديد (R^2) = 0.236

مستوى الدلالة = 0.05

تبين النتائج في الجدول (10) الى أن قيمة هامش الربحية لمؤسسات الإقراض غير المصرفية فوق المتوسط لا ترتبط بأي علاقة مع قيمة معدل العائد على حقوق الملكية لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم بدلالة قيمة F التي بلغت 0.556 بمستوى دلالة يساوي 0.510 . كما

أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين معدل دوران الأصول فوق المتوسط لمؤسسات الإقراض وقيمة معدل العائد على حقوق الملكية لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم بدلالة قيمة F التي بلغت 0.625 بمستوى دلالة بلغ 0.487 . وأخيراً، أكدت النتائج على عدم وجود علاقة بين قيمة الرفع المالي فوق المتوسط لمؤسسات الإقراض وقيمة معدل العائد على حقوق الملكية لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم بدلالة قيمة F التي بلغت 0.369 بمستوى دلالة يساوي 0.587. وعليه، فان قيم كل من هامش الربحية ومعدل دوران الأصول والرفع المالي والتي تم تحديدها بقيم فوق المتوسط ليست ذات علاقة بمعدل العائد على حقوق الملكية لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم.

اختبار الفرضية الفرعية الاولى:

- **H0-1: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيم هامش الربحية عند كل من مؤسسات الاقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).**

اختبار الانحدار الخطي البسيط لقيمة هامش الربحية لمؤسسات الإقراض غير المصرفية ومؤسسات الأعمال صغيرة الحجم

تم اجراء اختبار الانحدار البسيط لنموذج يتكون من متغيرين هما: المتغير التابع ممثلاً بقيم معدل هامش الربحية لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم، والمتغير المستقل ممثلاً بقيم هامش الربحية لمؤسسات الاقراض غير المصرفية. وتظهر نتائج الاختبار في الجدول (11).

الجدول (11): نتائج اختبار الانحدار البسيط لقيمة هامش الربحية لمؤسسات الإقراض ومؤسسات الأعمال

	R	R^2	F	Sig.	B	T	Sig.
ثابت	-	-	-	-	0.201	6.886	0.001
قيمة هامش الربحية لمؤسسات الاقراض	0.834	0.696	11.465	0.020	- 0.285	- 3.386	.020
المتغير التابع: قيمة هامش الربحية لمؤسسات الأعمال مستوى الدلالة = 0.05							

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (11) أن معدل هامش الربحية لمؤسسات الاقراض غير المصرفية تفسر ما نسبته 69.6 %من التباين في معدل هامش الربحية لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم، وذلك بدلالة قيمة معامل التحديد (R^2 = 0.696)، وتعد هذه القوة التفسيرية ذات دلالة احصائية، بدلالة قيمة Fالتي بلغت (11.465) وبمستوى دلالة أقل من 0.05 حيث بلغت قيمة (0.020).Sig.وبالنظر لقيمة معامل الانحدار (β) التي بلغت (- 0.285)،وهي قيمة ذات دلالة احصائية بدلالة قيمة t التي بلغت (−3.386) وقيمة مستوى الدلالة .Sig التي بلغت(0.02)،يتضح أن زيادة وحدة واحدة من معدل هامش الربحية لمؤسسات الاقراض غير المصرفية يؤدي الى انخفاض معدل هامش الربحية لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم بقيمة (0.285). وعليه فانه يمكن كتابة معادلة الانحدار على النحو التالي:

$$Y = 0.201 - 0.285X_1 + e$$

- **اختبار العلاقة بين المجموعات ضمن مؤسسات الإقراض غير المصرفية ومؤسسات الأعمال**

من أجل التعرف على دور الفروقات في متوسطات معدل هامش الربحية لمؤسسات الإقراض غير المصرفية ومؤسسات الأعمال صغيرة الحجم ، تم تقسيم مؤسسات الإقراض غير المصرفية الى مجموعتين: مجموعة يفوق هامش ربحيتها المعدل العام لهامش الربحية و يعبر عنها بالرمز X1=1، ومجموعة أخرى يقل هامش ربحيتها عن المتوسط العام و يعبر عنها بالرمز X1=0. وذلك بهدف استخراج فرق تأثير كل من المجموعتين على المتغير التابع هامش الربحية لمؤسسات الاعمال صغيرة الحجم ومدى معنوية هذه الفروقات.

الجدول (12): اختبار العلاقة بين المجموعات

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	قيمة β	قيمة t	مستوى الدلالة
ثابت	0.033	1	0.033	28.852	0.003	0.113	4.726	0.005
هامش الربحية لمؤسسات الاقراض غير المصرفية	0.008	1	0.008	6.853	0.047	–	–	–
هامش الربحية فوق المعدل	–	–	–	–	–	–0.074	–2.618	0.047
هامش الربحية تحت المعدل	–	–	–	–	–	–	–	–
الخطأ	0.006	5	0.001					
المجموع	0.039	7						

المتغير التابع: قيمة هامش الربحية لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم.
مستوى الدلالة = 0.05

ويتضح من الجدول (12) أن نتائج اختبار العلاقة بين المجموعات تؤكد على صحة النتائج السابقة من حيث وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيم هامش الربحية لمؤسسات الإقراض غير المصرفية وقيم معدل هامش الربحية لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم.

كما تشير النتائج في الجدول (12) الى وجود علاقة سلبية لهامش الربحية فوق المعدل بدلالة قيمة **β** التي بلغت (-0.074) وقيمة **t** التي بلغت (2.618) بمستوى دلالة يساوي

(0.047).وتشير هذه النتيجة الى أن زيادة معدل هامش الربحية لمؤسسات الإقراض فوق المعدل العام بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى نقص معدل هامش الربحية لمؤسسات الأعمال بمقدار (0.074). وفي ضوء هذه النتيجة يمكن إعادة صياغة معادلة الانحدار على النحو التالي:

$$Y1 = 0.113 - 0.074X_1 + e$$

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H0-2: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيم معدل دوران الاصول عند كل من مؤسسات الاقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم عند مستوى (α<=0.05)

-اختبار الانحدار الخطي البسيط لقيمة معدل دوران الأصول لمؤسسات الإقراض غير المصرفية ومؤسسات الأعمال صغيرة الحجم

تم اجراء اختبار الانحدار البسيط لنموذج يتكون من متغيرين هما: المتغير التابع ممثلاً بقيمة معدل دوران الأصول لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم، والمتغير المستقل ممثلاً بقيمة معدل دوران الأصول لمؤسسات الاقراض غير المصرفية.

الجدول (13): نتائج اختبار الانحدار البسيط لقيمة معدل دوران الأصول لمؤسسات الإقراض ومؤسسات الأعمال

	R	R^2	F	Sig.	B	t	Sig.
ثابت	-	-	-	-	3.350	2.032	0.098
قيمة معدل دوران الأصول لمؤسسات الاقراض	0.043	0.002	0.009	0.928	- 0.817	- 0.096	0.928
المتغير التابع: قيمة معدل دوران الأصول لمؤسسات الأعمال **مستوى الدلالة = 0.05**							

يظهر الجدول (13) نتائج الاختبار في عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيمة معدل دوران الأصول لمؤسسات الإقراض غير المصرفية وقيمة معدل دوران الأصول لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم، حيث تبين أن قيمة F تساوي (0.009) بمستوى دلالة يساوي (0.928). وتشير هذه النتيجة الى قبول الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على عدم وجود مثل هذه العلاقة ، ورفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مثل هذه العلاقة.

- **اختبار العلاقة بين مجموعات مؤسسات الإقراض غير المصرفية ومؤسسات الأعمال**

الجدول (14): اختبار العلاقة بين قيمة معدل دوران الأصول لمؤسسات الاقراض ومؤسسات الأعمال

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	قيمة β	قيمة t	مستوى الدلالة
معدل دوران الأصول لشركات الاقراض غير المصرفية	2.22	1	2.22	0.593	0.476	–	–	–
شركات الاقراض فوق المعدل	–	–	–	–	–	–1.138	0.77–	0.476
شركات الاقراض تحت المعدل	–	–	–	–	–	–	–	–
الخطأ	18.72	5	3.745					
المجموع	93.11	7						
قيمة معامل التحديد (R2) = 0.106								
مستوى الدلالة = 0.05								

كما تشير النتائج في الجدول (14) الى أن قيمة معدل دوران الاصول لشركات الإقراض غير المصرفية ذات معدل دوران اصول فوق المتوسط لا ترتبط بأي علاقة مع معدل دوران

الاصول لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم بدلالة قيمة F التي بلغت (0.593) بمستوى دلالة أكبر من 0.05 يساوي 0.476

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

H0-3: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيم الرفع المالي عند كل من مؤسسات الاقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم عند مستوى (α<=0.05)

اختبار الانحدار الخطي البسيط لقيمة معدل الرفع المالي لشركات الإقراض غير المصرفية ومؤسسات الأعمال صغيرة الحجم

تم اجراء اختبار الانحدار البسيط لنموذج يتكون من متغيرين هما: المتغير التابع ممثلاً بقيمة الرفع المالي لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم، والمتغير المستقل ممثلاً بقيمة الرفع المالي لشركات الاقراض غير المصرفية

الجدول (15): نتائج اختبار الانحدار البسيط لقيمة معدل الرفع المالي لشركات الإقراض ومؤسسات الأعمال

Sig.	t	B	Sig.	F	R^2	R	
0.008	4.300	2.210	-	-	-	-	ثابت
0.418	0.883 -	0.228 -	0.418	0.779	0.135	0.367	قيمة معدل الرفع المالي لشركات الاقراض
المتغير التابع: قيمة معدل الرفع المالي لمؤسسات الأعمال مستوى الدلالة = 0.05							

يظهر الجدول (15) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيمة معدل الرفع المالي لشركات الإقراض غير المصرفية وقيمة معدل الرفع المالي لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم، حيث تبين أن قيمة F تساوي (0.779) بمستوى دلالة يساوي (0.418). وتشير هذه النتيجة الى قبول الفرضية الفرعية الثالثة ، ورفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مثل هذه العلاقة.

- **اختبار العلاقة بين مجموعات لمؤسسات الإقراض غير المصرفية ومؤسسات الأعمال**

الجدول (16): اختبار العلاقة بين قيمة الرفع المالي لشركات الاقراض ومؤسسات الأعمال

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	قيمة β	قيمة t	مستوى الدلالة
قيمة الرفع المالي لشركات الاقراض غير المصرفية	0.147	1	0.147	1.44	0.283	–	–	–
شركات الاقراض فوق المعدل	–	–	–	–	–	0.293	1.20–	0.283
شركات الاقراض تحت المعدل	–	–	–	–	–	–	–	–
الخطأ	0.510	5						
المجموع	22.60	7						

قيمة معامل التحديد (R^2) = 0.224

مستوى الدلالة = 0.05

كما تشير النتائج في الجدول (16) الى أن قيمة الرفع المالي فوق المتوسط لشركات الإقراض غير المصرفية لا يرتبط بأي علاقة مع الرفع المالي لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم بدلالة قيمة Fالتي بلغت 1.44 بمستوى دلالة أكبر من 0.05 يساوي 0.283.

الجدول (17): خلاصة اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	النتيجة	التفسير
لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية لمؤسسات الإقراض غير المصرفية والعائد على حقوق الملكية لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم عند مستوى (a<=0.05).	قبول	لم يكن بالإمكان رفض ادعاء عدم وجود علاقة بين المتغيرين وهذا يدل على أن اي تغير في هامش الربحية و معدل دوران الاصول و الرفع المالي لدى مؤسسات الاقراض لن يؤثر بالتالي على معدل العائد على حقوق الملكية في مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم.
لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيم هامش الربحية عند كل من مؤسسات الاقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم عند مستوى (**α<=0.05**)	رفض	يلعب معدل هامش الربحية لشركات الاقراض غير المصرفية دورا سلبيا في معدل هامش الربحية لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم، حيث أن زيادة وحدة واحدة في هذا المعدل يقابلها انخفاض مقداره (0.285) في معدل هامش الربحية لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم.
لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيم معدل دوران الاصول عند كل من مؤسسات	قبول	لم يكن بالإمكان رفض ادعاء عدم وجود علاقة بين المتغيرين وهذا يدل على أن اي تغير في معدل

الاقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم عند مستوى **(α<=0.05)**		دوران الاصول لدى مؤسسات الاقراض لن يؤثر بالتالي على مثيله في مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم
لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيم الرفع المالي عند كل من مؤسسات الاقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم عند مستوى **(α<=0.05)**	قبول	لم يكن بالإمكان رفض ادعاء عدم وجود علاقة بين المتغيرين وهذا يدل على أن اي تغير في معدل الرفع المالي لدى مؤسسات الاقراض لن يؤثر بالتالي على مثيله في مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم

الفصل الخامس

مناقشـــة النتائج والتوصيـــات

(5-1) نتائج الدراسة

(5-2) التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

تهدف هذه الدراسة إلى اظهار طبيعة العلاقة بين هامش الربحية و معدل دوران الاصول و الرفع المالي في كل من مؤسسات الاقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم لتقصي حقيقة ما تحصل عليه هذه المؤسسات الاقل خبرة و إمكانيات من الرعاية و الاهتمام ، وذلك استناداً إلى تحليل بيانات عينة الدراسة في الفصل الرابع ، فإن هذا الفصل يتناول مجمل النتائج التي توصلت إليها الباحثة بالإضافة إلى الإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول والفرضيات التي بنيت عليها، ويمكن تلخيص أهم النتائج والتوصيات المقترحة التي توصلت إليها كما هو مبين أدناه:

(1-5) نتائج الدراسة:

1. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل اداء مؤسسات الإقراض غير المصرفية معبرا عنه بقيم معدل العائد على حقوق الملكية وبين معدل اداء مؤسسات الأعمال صغيرة الحجم معبرا عنه بمعدل العائد على حقوق الملكية.
2. يوجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين معدل اداء مؤسسات الاقراض غير المصرفية معبرا عنه بقيم هامش الربحية وبين معدل اداء مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم معبرا عنه بهامش ربحيتها.
3. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل اداء مؤسسات الاقراض غير المصرفية

معبرا عنه بقيم معدل دوران مجموع الاصول و اداء مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم معبرا عنه بمعدل دوران مجموع اصولها.

4. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل اداء مؤسسات الاقراض غير المصرفية معبرا عنه بقيم الرفع المالي و اداء مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم معبرا عنه بما يخصها من الرفع المالي.

و تعليقا على النتائج السابقة :

أ- أظهرت الفرضية الرئيسية أن ارتفاع هامش الربحية أو معدلات دوران الأصول أو قيم الرفع المالي في مؤسسات الاقراض لم ترافق بأي تحسن في ما يقابلها من نتائج في مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم، تقود هذه النتيجة الى حقيقة مفادها أن مؤسسات الاقراض تعمل بإستمرار على تعظيم نتائج أعمالها دون مد يد العون الى مؤسسات الاعمال الصغيرة و الضعيفة و التي هي في امس الحاجة الى ذلك.

ب- أظهرت الفرضية الفرعية الاولى ان ارتفاع قيمة هامش الربحية لمؤسسات الاقراض بنسبة وحدة واحدة يرافقها انخفاض هامش الربحية في مؤسسات الاعمال بنسبة 0.285 وهذا يدل على عدم الترابط الايجابي لسياسات مؤسسات الاقراض .

ج - أظهرت الفرضية الفرعية الثانية و الثالثة عدم وجود علاقة بين معدل دوران الاصول و الرفع المالي لدى مؤسسات الاقراض على ما يماثلها من مؤسسات الاعمال و يصب ذلك في نتيجة واحدة مفادها عدم ارتباط سياسات مؤسسات الاقراض مع نتائج اعمال مؤسسات الاعمال.

(2-5) التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة، تم تقديم التوصيات التالية:

1. نشر ثقافة الرعاية و الاهتمام لدى مؤسسات الاقراض لتصبح الزيادة في نتائج اعمالها لها ما يشابهها لدى مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم.
2. مساعدة مؤسسات الاعمال في ما تحتاج إلية من سياسات بيعية و إنتاجية تحسن من هامش ربحيتها لتصبح العلاقة ايجابية بدلا من واقع حالها السلبي مع مؤسسات الاقراض.
3. مساعدة مؤسسات الاعمال في زيادة انتاجية اصولها من خلال التعرف على الاصول ذات الانتاجية المنخفضة و محاولة التخلص منها و المحافظة على تلك ذات الانتاجية المرتفعة لتصبح العلاقة ايجابية مع مؤسسات الاقراض
4. مساعدة مؤسسات الاعمال في تحديد قيمة الرفع المالي بما يتناسب مع ما تدفعة من مصاريف فوائد وتحققة من ارباح ، فمن المعروف أن استخدام المزيد من المديونية له نتائج ايجابية في حالة أن الارباح المتحققة قبل الفوائد اعلى من قيمة المصاريف المدفوعة على الفوائد .و أن زيادة الالتزمات التي لاترافق بزيادة قيمة الارباح عن الفوائد يعرض مؤسسات الاعمال الى المزيد من الخسائر وبناء عليه ترى الباحثة ضرورة تقديم الرعاية و الاهتمام من قبل مؤسسات الاقراض فيما يخص هذه العلاقة

قائمة المصادر والمراجع

اولا: المراجع العربية:

- ابراهيم, فادى محمود (2007) .**دور المؤسسات غير المصرفية فى تمويل المشروعات الصغيرة فى مصر.** (رسالة ماجيستير منشورة), جامعة الدول العربية, معهد البحوث والدراسات العربية, القاهرة مصر.

- أبو الفحم، زياد (2009). **دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي.**ط1 الإمارات العربية المتحدة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- ابو الهيجاء, عدنان فضل (2004). ((المقدرة التنافسية للصناعات الصغيرة)), **مجلة المنارة**, 13. (2). 39-64.

- أحمد, عبد الرحمن (2004). ((أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة رؤية كلية))، **بحث مقدم لندوة أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، شهر فبراير, مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، القاهرة، مصر.**

- البلتاجي،محمد (2005). ((صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك))، **المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية تحت عنوان: دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، للفترة 19-31 مايو، عمان, الأردن.**

- جرادات، سهاد (2004). "**دور القطاع المصرفي الأردني في تمويل المشاريع الصناعية الصغيرة في الأردن**". (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، المفرق، الاردن.

– حامد، مهند، إبراهيم ، ابوهنطش، آخرون(2009)،((**تجارب الدول في تطوير أعمال المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة))**:دروس لفلسطين ، معهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية (ماس).

– حداد، فايز (2009). **الإدارة المالية**، ط1 ، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع.

– الحديدي, عامر, 2008, مؤتمر إقليمي لبنوك تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يبحث إيجاد بيئة جاذبة لتشجيعها. **جريدة الرأي**, الاثنين, (25) شباط.

– الحمزاوي, محمد كمال (2000). **اقتصاديات الائتمان المصرفي دراسة تطبيقية لنشاط الائتمان و اهم محدداته.** ط1, الاسكندرية: دار منشأة المعارف للنشر والتوزيع .

– خضر، حسان (2002) **تنمية المشاريع الصغيرة** ، ط1 ، الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، جسر التنمية

– الخطيب، فريد، (1994). ((المشاريع الصغيرة: دورها التنموي وأثر سياسات التصنيع عليها)) ، **مجلة العمل**،27.(1). 1– 24.

– خنفر ، مؤيد راضي ، والمطارنة ، غسان فلاح (2006)، **تحليل القوائم المالية – مدخل نظري وتطبيقي** ، ط 1 ،عمان: دار المسيرة.

– دادن ، عبد الوهاب وحفصي ، رشيد (2014) . ((تحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بإستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي AFD)), **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، 7.(2) .42–22.

- الدماغ ، حنيف (2010) . **دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة: دراسة تطبيقة على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الاقراض NGOs في قطاع غزة 2008-1995** (رسالة ماجستير غير منشورة) , جامعة الازهر, فلسطين.

- الدماغ ، زياد جلال، (2009) **الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية** ، (رسالة دكتوراه غير منشورة) ،الجامعة الإسلامية العالمية ، ماليزيا .

- دوابه، أشرف (2006). ((إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية)),**الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية, للفترة مابين 17-19 نيسان, مركز الاستشارات والبحوث والتطوير،الشلف, الجزائر.**

- سليمة، رقيبة(2006) .**تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة المتوسطة** ، بحث مقدم للملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الدول العربية،جامعة وهران ، الجزائر.

- السهلي، محمد، (2009).((التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية)) ،**المجلة العربية للعلوم الإدارية**، ، 16.(1). 1-17

- شتيوي, ايمن احمد (2010). ((تأثير مخاطر الدعاوي القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمة بالتلاعب: بالتطبيق على سوق الاسهم المصرية)), **معهد الادارة العامة**, 50 .(4).577-622

- صباح ، شاوي (2010) .**أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية سطيف،** (رسالة ماجستيرمنشورة) ، جامعة فرحات عباس،الجزائر.

- الصفدي، سماح(2004) **. منهجية الإقراض بضمان المجموعة ، دراسة حالة برامج الإقراض بضمان المجموعة والادخار في قطاع غزة**، (رسالة ماجستيرغير منشورة)،الجامعة الإسلامية ، فلسطين.

- الصندوق الاجتماعي للتنمية ,(2001), "كيف تحصل على قرض" ودليل تمويل المشروعات الصغيرة، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة،مصر ,(متوفر الكترونيا): http://www.sfdegypt.org .

- طيفور، محمد سميح (2011). **العلاقة بين الإنفاق الرأسمالي والأداء التشغيلي في شركات صناعة الأدوية الأردنية.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

- عبد القادر, محمد ابراهيم (2004). ((تقويم تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية في تمويل المشروعات الصغيرة))، **بحث مقدم لندوة أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، في الفترة 14 شباط , مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي, القاهرة ، مصر.**

- عبد الهادي ، عزت(2002). ((دور المؤسسات المالية والاقراضية في إزالة الفقر))، **ورقة عمل NDPمقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، رام الله ، فلسطين.**

- العطية, ماجدة (2002). **ادارة المشروعات الصغيرة.** ط5 , عمان: دار المسيرة للنشر .

- عيسى ، امجد (2004) . **السياسية الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين.**(رسالة ماجستير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس.

- الفاعوري, حمدان عبيد (2005). ((مشكلات و معوقات المشروعات الصغيرة و المتوسطة ودور الحكومة في معالجتها)), **المؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر حول دور المصارف**

والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج المشروعات الصغيرة والمتوسطة, للفترة مابين 29-31 ايار, الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية, عمان, الاردن.

- فويعة, رضا (1997). ((دور المؤسسات الصغيرة في دعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي)),**مجلة بحوث اقتصادية عربية**, (8) . 35-59.

- القدومي ، ثائر (2012). ((تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن – المعوقات والتحديات))،**مجلة جامعة الخليج**، 4.(1).605-579.

- القضاة ، مصطفى (2012). **معوقات تطبيق معاير الابلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشات صغيرة و متوسطة الحجم في الاردن من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونين الاردنين.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك, الاردن.

- كنجو، عبود (2007**).** ((استراتيجية الاستثمار و التمويل في المشروعات الصغيرة :دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب)) ، **المؤتمر العلمي الخامس ، للفترة من 4-5 تموز ، جامعة فيلادلفيا ، عمان– الاردن**

- لزغم، سمية (2011). "**اثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطه**".(رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة ورقلة ، الجزائر.

- لطرش ، الطاهر (2005).**تقنيات البنوك**، ط4, الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- لبيب عنبه ،هالة محمد ، (2008) .**إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**, ط2 ، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية

- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، (2011) ، ((التمويل الميكروي و الصغير في الاردن)) عمان، الاردن،(متوفر الكترونيا): www.esc.jo

- النسور، إياد (2008). ((قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن))، **المجلة العربية للعلوم الإدارية،** 16 .(3). 383–409.

- يعقوبي، محمد (2006). **مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – عرض بعض التجارب،** (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي،الجزائر.

ثانيا: المراجع الاجنبية

− Alam, M. (2006**)."** A comparative study of financing small and cottage industries by interest – free banks in Turkey, Cyprus, Sudan and Bangladesh**"**, ***The International Journal of Systems and Ethics***, 24(2): 145-161.

- ARKO, SAMUEL (2012)." **DETERMINING THE CAUSES AND IMPACT OF NON PERFORMING LOANS ON THE OPERATIONS OF MICROFINANCE INSTITUTIONS : A CASE OF SINAPI ABA TRUST"** (published master thesis) , University of Science and Technology, Ghana.

- Brij, Brij (2014)." Non Banking Financial Companies in India: Types, Needs, Challenges and Importance in Financial Inclusion",**International Journal of in Multidisciplinary and Academic Research (SSIJMAR**),3(6),2278-5973.

- Carasco, E.f and Singh, J.B (2003). "The Content and Foucuse of the codes of ethics of the world's largest transnational corporations",***Business and society Review***, 108(1):71-94.

- Degryse H & Ongena S,(2005),Distance, Lending Relationships, and Competition**, Journal of Finance**,1(60),231-266.

- Hashemi, R (2013). "**The Impact of Capital Structure Determinants on Small and Medium size Enterprise Leverage",** (Master Thesis un published), södertörn university, stockholm, sweden.

- Hamza ,Kasim (2015)." "Cash management practices and financial performance of small and medium enterprises (SMEs) in the northern region of Ghana" , **International Journal of Economics,Commerce and Management**, 3(7), 456-480.

- Islam, S. (2009)." Start-up and growth constraints on small-scale trading in Bangladesh", ***Journal of Chinese entrepreneurship***, 1(3): 227-239.

- Kelliher,R. & Rein1,L.(2009)."A resource-based view of micro-firm management practice", ***Journal of Small Business and Enterprise Development***, 13 (3), 521-532.

- Kravchenko , Nataliia (2011). " **DETERMINANTS OF SMALL BUSINESS LENDING"**,(published Master Thesis), Colorado State University ,Fort Collins, Colorado.

- Lawrence, E.C. and Arshadi, N. (1995). "A multi-nomial logit analysis of problem loan resolution choices in banking", ***Journal of Money, Credit and Banking***, 27(1), 16-202.

-Massar Associates (2002),**Assessment of Demand & Supply of small and Micro credit in the west bank and Gaza under current political situation (Intifada)**, Ramallah,Palestine, THE US AGENCY FOR INTERNATIONAL DEVELOPMENT (USAID).

- Alattar, J., Kouly, R. and Innes, J., (2009), " Management accounting information in micro enterprise in Gaza ", ***Journal of Accounting and Organizational Change***,5 (1),81-107.

- Smith, j (2009). **"Professionalism and Ethics in Financial Planning"**,

(Doctoral thesis un published), victoria university, Melbourne, Australia.

-Swope,Tessie(2007) " Micro Finance & Poverty Alleviation", **Rollins Undergraduate Research Journal,**2(1),9

− Watts, R.L., (2003), "Conservatism in accounting Part I: Explanations and implications", ***Accounting Horizons***, 17 (3),207-221.

الملاحق

اولا: البيانات المالية

ثانيا: مخرجات spss

الملحق (1)

البيانات المالية

المؤسسة الاهلية وعملائها من مؤسسات الاعمال الصغيرة								
العائد على حقوق الملكية	الرفع المالي	معدل دوران الاصول	هامش الربحية	حقوق الملكية	الاصول	المبيعات	صافي الربح	
0.07742	**2.023**	**0.299**	**0.128**	**6577769**	**13308654**	**3984843**	**509702**	**المؤسسة الاهلية**
0.29552	1.276	5.415	0.04277	47737	60935	330000	14114	1
0.18252	1.607	1.221	0.09302	12350	19850	24240	2255	2
0.61392	3.622	14.34	0.01182	1700	6156	88307	1044	3
0.18191	1.503	2.041	0.0593	10591	15920	32500	1928	4
0.19835	1.607	7.485	0.01649	15090	24257	181567	2995	5
0.35179	2.013	4.086	0.04277	5923	11923	48721	2084	6
0.44551	1.489	4.159	0.07194	26545	39552	164500	11834	7

المرجع البيانات المالية – المؤسسة الاهلية عن عملائها 2014

المؤسسة الاولى للتمويل وعملائها من مؤسسات الاعمال الصغيرة								
العائد على حقوق الملكية	الرفع المالي	معدل دوران الاصول	هامش الربحية	حقوق الملكية	الاصول	المبيعات	صافي الربح	
0.078707802	**1.464**	**0.102**	**0.52708**	**45525965**	**66654114**	**6788658**	**3578181**	**المؤسسة الاولى**
0.270083134	1.044	5.136	0.05037	61544	64252	330000	16622	1
0.210100591	1.059	3.463	0.05729	6610	7000	24240	1389	2
0.161634395	1.171	1.973	0.06996	38222	44758	88307	6178	3
0.325019229	1.353	4.164	0.05769	5769	7805	32500	1875	4
2.118274707	1.327	8.978	0.1778	10282	13644	122500	21781	5
5.632296282	2.754	15.285	0.1338	1086	2991	45721	6117	6
0.232463349	1.402	2.267	0.07314	51757	72563	164500	12032	7

المرجع البيانات المالية – المؤسسة الاولى عن عملائها 2014

المؤسسة التسهيلات وعملائها من مؤسسات الاعمال الصغيرة								
العائد على حقوق الملكية	الرفع المالي	معدل دوران الاصول	هامش الربحية	حقوق الملكية	الاصول	المبيعات	صافي الربح	
0.074977645	**1.658**	**0.202**	**0.22387**	**20466612**	**33934664**	**6859347**	**1541479**	التسهيلات
0.044598965	1.061	0.779	0.05396	27828	29525	23000	1242	1
0.068395572	1.146	1.029	0.058	389878	446800	46000	2668	2
0.290756909	1.121	2.565	0.10112	102587	115000	295000	29830	3
0.068668034	1.146	0.891	0.06725	389005	445800	398000	26766	4
0.653846186	1.271	4.335	0.11867	40834	51900	225000	26701	5
0.357014876	2.301	1.31	0.11844	23878	54943	72000	8528	6
0.286156438	1.204	1.521	0.15626	99147	119373	181567	28372	7

المرجع البيانات المالية – المؤسسة التسهيلات

عن عملائها 2014

المؤسسة بندار وعملائها من مؤسسات الاعمال الصغيرة								
العائد على حقوق الملكية	الرفع المالي	معدل دوران الاصول	هامش الربحية	حقوق الملكية	الاصول	المبيعات	صافي الربح	
0.013195076	**1.689**	**0.036**	**0.21701**	**22352434**	**37772383**	**1363035**	**295787**	بندار
0.113836628	1.151	1.211	0.08167	265508	305600	370000	30218	1
0.310230561	1.265	3.515	0.06977	50593	64000	225000	15698	2
1.07199981	3	3.563	0.10029	30000	90000	320670	32160	3
0.774724744	1.352	3.251	0.17626	25592	34600	112500	19830	4
3.99351859	3.727	7.403	0.14474	132001	49200	364220	52717	5
0.646900398	1.0065	3.251	0.1977	85106	85659	278478	55055	6
0.672621097	2.841	2.25481	0.105	15611	44350	100000	10500	7

المرجع البيانات المالية – المؤسسة بندار عن عملائها 2014

المؤسسة تمويلكم وعملائها من مؤسسات الاعمال الصغيرة								
العائد على حقوق الملكية	الرفع المالي	معدل دوران الاصول	هامش الربحية	حقوق الملكية	الاصول	المبيعات	صافي الربح	
0.13143765	**2.813**	**0.241**	**0.19388**	**10778897**	**30319778**	**7301158**	**1415520**	تمويلكم
0.252471348	2.406	1.206	0.08701	34463	82919	100000	8701	1
0.840297328	1.077	2.102	0.37118	5831	6280	13200	4900	2
0.084873865	1.085	1.773	0.04412	266618	289280	513015	22634	3
0.125008582	1.084	2.471	0.04667	15683	17000	42000	1960	4
0.192797815	1.001	0.523	0.36827	32148	32180	16830	6198	5
0.318706711	2.813	2.102	0.0539	23171	65180	137009	7385	6
1.058526929	1.289	4.765	0.17234	20279	26139	124554	21466	7

المرجع البيانات المالية – المؤسسة تمويلكم عن عملائها 2014

المؤسسة فينكا وعملائها من مؤسسات الاعمال الصغيرة

	صافي الربح	المبيعات	الاصول	حقوق الملكية	هامش الربحية	معدل دوران الاصول	الرفع المالي	العائد على حقوق الملكية
فينكا	**1183635**	**4133910**	**17829097**	**7220528**	0.28632	0.232	2.469	0.164006387
1	5875	42500	130000	54992	0.13823	0.327	2.364	0.10685566
2	3139	15000	95250	85273	0.20926	0.157	1.117	0.036697717
3	8892	26000	157500	137555	0.342	0.165	1.145	0.06461235
4	1514	6000	41068	30602	0.25233	0.146	1.342	0.049439522
5	4347	15600	133000	103021	0.27865	0.117	1.291	0.042089247
6	2269	21020	179658	133873	0.10794	0.117	1.342	0.016948091
7	1204	19109	10307	10297	0.06302	1.854	1.001	0.116955919

المرجع البيانات المالية – المؤسسة تمويلكم عن عملائها 2014

صندوق التنمية و التشغيل وعملائها من مؤسسات الاعمال الصغيرة

	صافي الربح	المبيعات	الاصول	حقوق الملكية	هامش الربحية	معدل دوران الاصول	الرفع المالي	العائد على حقوق الملكية
التنمية	**3876945**	**6724036**	**84043270**	**60075453**	**0.57658**	**0.0801**	**1.399**	**0.064611497**
1	1880	145860	15230	6036	0.01289	9.577	2.512	0.310100195
2	25866	82561	197204	131645	0.31329	0.419	1.498	0.196640228
3	11063	211495	136428	92682	0.05231	1.55	1.472	0.119350496
4	1560	19200	13057	4724	0.08125	1.47	2.764	0.33012525
5	8975	541620	74254	57606	0.01657	7.294	1.289	0.155790577
6	3101	53224	20593	12265	0.05826	2.584	1.679	0.252763107
7	1590	82788	17376	4877	0.01921	4.765	3.563	0.326141521

المرجع البيانات المالية – المؤسسة التنمية و التشغيل عن عملائها 2014

الملحق(2)

1. اختبار الفرضية الرئيسية

- معامل الارتباط بين العائد على حقوق الملكية لمؤسسات الاقراض و العائد على حقوق الملكية لمؤسسات الاعمال.

Correlations

[DataSet1] D:\sara-2014\Sara-part-1.sav

Correlations

		PM_Cr	AT_Cr	FL_Cr	ROE_Ds
PM_Cr	Pearson Correlation	1	-.611	-.591	-.320
	Sig. (2-tailed)		.145	.162	.485
	N	7	7	7	7
AT_Cr	Pearson Correlation	-.611	1	.675	-.474
	Sig. (2-tailed)	.145		.096	.283
	N	7	7	7	7
FL_Cr	Pearson Correlation	-.591	.675	1	-.316
	Sig. (2-tailed)	.162	.096		.490
	N	7	7	7	7
ROE_Ds	Pearson Correlation	-.320	-.474	-.316	1
	Sig. (2-tailed)	.485	.283	.490	
	N	7	7	7	49

- نتائج اختبار الانحدار المتعدد لمتغيرات العائد على حقوق الملكية لمؤسسات الإقراض غير المصرفية والعائد على حقوق الملكية لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم

Regression

```
[DataSet1] D:\sara-2014\Sara-part-1.sav
```

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	FL_Cr, PM_Cr, AT_Cr	.	Enter

a. All requested variables entered.
b. Dependent Variable: ROE_Ds_Mean

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.650[a]	.422	-.155	.64632596

a. Predictors: (Constant), FL_Cr, PM_Cr, AT_Cr

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.916	3	.305	.731	.598[a]
	Residual	1.253	3	.418		
	Total	2.170	6			

a. Predictors: (Constant), FL_Cr, PM_Cr, AT_Cr
b. Dependent Variable: ROE_Ds_Mean

Coefficients[a]								
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1 (Constant)	2.613	1.628		1.605	.207		
PM_Cr	-2.603	2.013	-.753	-1.293	.287	.568	1.759
AT_Cr	.805	3.919	.131	.206	.850	.475	2.103
FL_Cr	-.660	.704	-.586	-.938	.418	.493	2.026

a. Dependent Variable: ROE_Ds_Mean

- **اختبار العلاقة بين المجموعات ضمن مؤسسات الإقراض غير المصرفية ومؤسسات الأعمال**

- **اختبار العلاقة بين قيمة هامش الربحية ومعدل دوران الأصول وقيمة الرفع المالي لمؤسسات الاقراض وقيمة معدل العائد على حقوق الملكية لمؤسسات الأعمال**

Univariate Analysis of Variance

[DataSet1] D:\sara-2014\Sara-part-1.sav

Between-Subjects Factors

		Value Label	N
PM_Crs_Categ	0	Above_Averge	2
	1	below_Average	5
AT_Crs_Categ	0	Above_Averge	4
	1	below_Average	3
FL_Crs_Categ	0	Above_Averge	3
	1	below_Average	4

Tests of Between-Subjects Effects

Dependent Variable:ROE_Ds_Mean

Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	Partial Eta Squared
Corrected Model	.511[a]	3	.170	.308	.820	.236
Intercept	1.886	1	1.886	3.412	.162	.532
PM_Crs_Categ	.307	1	.307	.556	.510	.156
AT_Crs_Categ	.346	1	.346	.625	.487	.173
FL_Crs_Categ	.204	1	.204	.369	.587	.109
Error	1.658	3	.553			
Total	5.365	7				
Corrected Total	2.170	6				

a. R Squared = .236 (Adjusted R Squared = -.529)

Parameter Estimates

Dependent Variable:ROE_Ds_Mean

Parameter	B	Std. Error	t	Sig.	95% Confidence Interval		Partial Eta Squared
					Lower Bound	Upper Bound	
Intercept	1.121	.743	1.508	.229	-1.245	3.487	.431
[PM_Crs_Categ=0]	-.679	.911	-.746	.510	-3.577	2.219	.156
[PM_Crs_Categ=1]	0[a]	.	.	.	.	.	.
[AT_Crs_Categ=0]	-.831	1.051	-.791	.487	-4.178	2.515	.173
[AT_Crs_Categ=1]	0[a]	.	.	.	.	.	.
[FL_Crs_Categ=0]	.521	.858	.607	.587	-2.211	3.253	.109
[FL_Crs_Categ=1]	0[a]	.	.	.	.	.	.

a. This parameter is set to zero because it is redundant.

2. اختبار الفرضية الفرعية الاولى

- **اختبار الانحدار البسيط لقيمة هامش الربحية لمؤسسات الإقراض ومؤسسات الأعمال**

Regression

[DataSet1] D:\sara-2014\Sara-part-1.sav

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	PM_Cr[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.
b. Dependent Variable: PM_Ds_Mean

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.834[a]	.696	.636	.03578904

a. Predictors: (Constant), PM_Cr

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.015	1	.015	11.465	.020[a]
	Residual	.006	5	.001		
	Total	.021	6			

a. Predictors: (Constant), PM_Cr
b. Dependent Variable: PM_Ds_Mean

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	.201	.029		6.886	.001		
	PM_Cr	-.285	.084	-.834	-3.386	.020	1.000	1.000

a. Dependent Variable: PM_Ds_Mean

- **اختبـار العلاقـة بـين المجموعـات ضـمن مؤسسـات الإقـراض غيـر المصـرفية ومؤسسـات الأعمال**

Tests of Between-Subjects Effects

Dependent Variable:PM_Ds

Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	Partial Eta Squared
Corrected Model	.008[a]	1	.008	6.853	.047	.578
Intercept	.033	1	.033	28.852	.003	.852
PM_Crs_Categ	.008	1	.008	6.853	.047	.578
Error	.006	5	.001			
Total	.039	7				
Corrected Total	.014	6				

a. R Squared = .578 (Adjusted R Squared = .494)

Parameter Estimates

Dependent Variable:PM_Ds

Parameter	B	Std. Error	t	Sig.	95% Confidence Interval		Partial Eta Squared
					Lower Bound	Upper Bound	
Intercept	.039	.015	2.576	.050	7.894E-5	.078	.570
[PM_Crs_Categ=0]	.074	.028	2.618	.047	.001	.147	.578
[PM_Crs_Categ=1]	0[a]	.	.	.	.	.	.

a. This parameter is set to zero because it is redundant.

3. اختبار الفرضية الفرعية الثانية

- **اختبـار الانحـدار الخطـي البسـيط لقيمـة معـدل دوران الأصـول لمؤسسـات الإقـراض غيـر المصرفية ومؤسسات الأعمال صغيرة الحجم**

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	AT_Cr[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.
b. Dependent Variable: AT_Ds_Mean

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.043[a]	.002	-.198	2.04481085

a. Predictors: (Constant), AT_Cr

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.038	1	.038	.009	.928[a]
	Residual	20.906	5	4.181		
	Total	20.944	6			

a. Predictors: (Constant), AT_Cr
b. Dependent Variable: AT_Ds_Mean

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	3.350	1.648		2.032	.098		
	AT_Cr	-.817	8.549	-.043	-.096	.928	1.000	1.000

a. Dependent Variable: AT_Ds_Mean

- **اختبار العلاقة بين مجموعات مؤسسات الإقراض غير المصرفية ومؤسسات الأعمال**

Tests of Between-Subjects Effects

Dependent Variable:AT_Ds_Mean

Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	Partial Eta Squared
Corrected Model	2.222[a]	1	2.222	.593	.476	.106
Intercept	74.321	1	74.321	19.848	.007	.799
AT_Crs_Categ	2.222	1	2.222	.593	.476	.106
Error	18.723	5	3.745			
Total	93.112	7				
Corrected Total	20.944	6				

a. R Squared = .106 (Adjusted R Squared = -.073)

Parameter Estimates

Dependent Variable:AT_Ds_Mean

Parameter	B	Std. Error	t	Sig.	95% Confidence Interval		Partial Eta Squared
					Lower Bound	Upper Bound	
Intercept	3.861	1.117	3.456	.018	.990	6.733	.705
[AT_Crs_Categ=0]	-1.138	1.478	-.770	.476	-4.938	2.661	.106
[AT_Crs_Categ=1]	0[a]	.	.	.	.	.	.

a. This parameter is set to zero because it is redundant.

4. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

- **اختبار الانحدار الخطي البسيط لقيمة معدل الرفع المالي لشركات الإقراض غير المصرفية ومؤسسات الأعمال صغيرة الحجم**

Regression

[DataSet1] D:\sara-2014\Sara-part-1.sav

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	FL_Cr[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.
b. Dependent Variable: FL_Ds_Mean

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.367[a]	.135	-.038	.33728699

a. Predictors: (Constant), FL_Cr

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.089	1	.089	.779	.418[a]
	Residual	.569	5	.114		
	Total	.657	6			

a. Predictors: (Constant), FL_Cr
b. Dependent Variable: FL_Ds_Mean

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.210	.514		4.300	.008
	FL_Cr	-.228	.258	-.367	-.883	.418

a. Dependent Variable: FL_Ds_Mean

- **اختبار العلاقة بين مجموعات لمؤسسات الإقراض غير المصرفية ومؤسسات الأعمال**

Tests of Between-Subjects Effects

Dependent Variable:FL_Ds_Mean

Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	Partial Eta Squared
Corrected Model	.147[a]	1	.147	1.444	.283	.224
Intercept	20.998	1	20.998	205.807	.000	.976
FL_Crs_Categ	.147	1	.147	1.444	.283	.224
Error	.510	5	.102			
Total	22.609	7				
Corrected Total	.657	6				

a. R Squared = .224 (Adjusted R Squared = .069)

Parameter Estimates

Dependent Variable:FL_Ds_Mean

Parameter	B	Std. Error	t	Sig.	95% Confidence Interval		Partial Eta Squared
					Lower Bound	Upper Bound	
Intercept	1.896	.160	11.875	.000	1.486	2.307	.966
[FL_Crs_Categ=0]	-.293	.244	-1.202	.283	-.920	.334	.224
[FL_Crs_Categ=1]	0[a]	.	.	.	.	.	.

a. This parameter is set to zero because it is redundant.